



اهداء

"وقل ربي زدني علما"

"اللهم انفعنا لما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

الهي لاتطيب لنا الدنيا إلا بشكرك وذكرك ولا تطيب لنا الآخرة إلا بعفوك ومغفرتك
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد خير الأنام واله وصحبه الطيبين الذي
أدنا لأمانة وبلغ الرسالة ونصح الأمة

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

اهدي ثمرة جمدي ونجاحي وتفوقي إلى:

مثلي الأعلى وقودتي ورمز عطائي وقوتي إلى من أنارت قلبي بحنائها وسر وجودي والداي الحبيبان
حفظكما الله لي وأدام صحتكما

إلى من ترعرعت معهم وافرح بقرهم إخوتيا لأحبة: محمد، علاء الدين، والكتكوتيا سحاح حفظهم الله
إلى كل من كان دعائهم سر نجاحي إلى أعلى الناس جدي وجدتي أطال الله عمرهما إلى كل عائلتي
من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى اللاليء ومرجان البحار اللاتي قضيت معهم أحلاما لي إلى الصديقات: ليلي، زهرة، يسرى، خولة،
رشيدة، حكيمة، منال، زينب، نواره، أميرة، سهير وإلى كل زميلاتي

وإلى الصديقة التي شاركني هذا العمل: إيمان وإلى الأستاذة الغالية زليخة كنيذة التي لم تبخل علي
بحرف من العلم

إلى التي أرى بوجودها التفاؤل والسعادة ابنة خالتي مريومة دون ان انسا من كان لي سندا ابن
خالتي واخي محمد

إلى كل من انار لي درب العلم والمعرفة اساتذتي الكرام وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في
إنجاز هذا العمل.

أمال

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الخالق البارئ الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة
الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري لي ملكه
إلا بمشيئته عز وجل

لا يسعى ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان
والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة "الدكتورة زليخة كنيذة"، التي لم
تبخل علينا بإرشاداتها ونصحتها والتي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل
وكذا صبرها وسعة صدرها وحرصها الدائم لإتمامه رغم الظروف الصعبة التي
تسود البلاد والعالم.

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل لكم جزيل
الشكر، ونشكر كل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنارة دربنا بآراء
الله فيكم وجزاكم كل خير .

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كافة الأسرة الجامعية عبد الحفيظ بالصوف - ميلة -
وخاصة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والطلبة الزملاء الكرام دفعة 2020.

لكم منا كل الاحترام والتقدير

مألفه شكر وتحية

أمال وايمان



اهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله أعمالكم ورسوله والمؤمنون"
اللهم نور بالعلم قلبي واجعلني من المفلحين والمسيرة أمورهم ومن
الذين يستجاب دعاؤهم اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني
وارزقني علما نافعا "أمين"
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
اهدي هذا العمل إلى:
من ربنتي وأثارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى
إنسان في هذا الوجود أُمِّي الحبيبة "دليلة كعوش"
إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا
عليه أبي الكريم أدامه الله لي "رشيد"
إلى رفقاء دربي في هذه الحياة إخوتي: زكرياء، آية، يحيى
والى جميع العائلة صغيرهم وكبيرهم
والى زميلتي في البحث "أمال بونعاس"
إلى صديقاتي خضراء، نجاة، خلود، ياسمين، حليلة، ريان، أميرة، سهير،
كوثر، خولة
إلى من له منتهى المودة والإخلاص إلى سندي وقرة عيني خطيبي
"عبد الحق دواي" وعائلته الكريمة
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني وإلى كل من يعرفني من
قريب أو بعيد.

إيمان

الملخص:

يعد موضوع انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 من المواضيع الحديثة والأكثر تداولاً في الوقت الحالي. حيث ان للنفط أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري باعتبار ان الجزائر تعتمد على ريع النفط في تنمية اقتصادها، وهذا ما جعلها عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية. وما جعل السياسة النقدية تتأثر حيث ان السياسة النقدية في الجزائر مازالت مرتبطة في توجيهها بتغيرات وتقلبات أسعار النفط. وقد اثبتت الدراسة ان الصدمة النفطية سنة 2014 اثرت على السياسة النقدية في الجزائر وأحدثت تغييراً جذرياً فيها ونتج عنها مجموعة من التبعات والتداعيات وهذا ما جعل بنك الجزائر يقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، الصدمة النفطية 2014، السياسة النقدية.

Summary

The repercussions of the 2014 oil shock on the course of monetary policy in Algeria during the period 2010-2018 are among the most recently discussed topics at the present time. As oil is of great importance in the Algerian economy. Especially, considering that, Algeria depends on oil revenues to develop its economy, and this has made it vulnerable to external shocks resulting from changes in oil prices in the global oil markets. This is what made the monetary policy affected, as the monetary policy in Algeria is still linked in its direction to changes and fluctuations in oil prices.

The study proved that the oil shock of 2014 affected the monetary policy in Algeria and caused a radical change in it, resulting in a set of consequences and repercussions, and this is what made the Bank of Algeria take a set of measures to confront it.

Key words: oil, oil prices, 2014 oil shock, monetary policy



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
المحتويات	الصفحة
البسمة	/
شكر و عرفان	/
إهداء	/
إهداء	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الجداول	/
الملخص	/
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	11-3
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	4-3
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	10-4
المطلب الثالث : أنواع السياسة النقدية	11-10
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية	20-11
المطلب الأول: أدوات كمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية	13-12
المطلب الثاني : أدوات كيفية (مباشرة) للسياسة النقدية	16-13
المطلب الثالث: أدوات حديثة (مساعدة) للسياسة النقدية	17-16
المبحث الثالث: وظائف وشروط نجاح السياسة النقدية و آثارها	20-17
المطلب الأول: وظائف السياسة النقدية	19-18
المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية	19-18
المطلب الثالث: آثار السياسة النقدية	20-19
خلاصة الفصل الأول	21

50-23	الفصل الثاني:دراسة نظرية حول النفط والصدمات النفطية
23	تمهيد
35-24	المبحث الأول:ماهية أسعار وأسواق النفط
27-24	المطلب الأول :مفهوم سعر النفط وأنواعه
30-28	المطلب الثاني:محددات سعر النفط
35-31	المطلب الثالث:أنواع سوق النفط والأطراف المتداخلة فيه
42-36	المبحث الثاني:ماهية الصدمات النفطية
37-36	المطلب الأول:مفهوم الصدمة النفطية
40-37	المطلب الثاني:أصناف الصدمة النفطية
42-40	المطلب الثالث:أسباب الصدمة النفطية
49-43	المبحث الثالث:أهم الأزمات التي عرفتھا السوق النفطية
45-43	المطلب الأول:الأزمة النفطية 1973
47-45	المطلب الثاني:الأزمة النفطية 1986
49-47	المطلب الثالث : الأزمة النفطية 2008
50	خلاصة الفصل الثاني
77-52	الفصل الثالث: عرض لتطور أسعار النفط قبل وبعد الأزمة النفطية 2014 وأهم تبعات و التداعيات لمواجهتها في الجزائر
52	تمهيد
57-53	المبحث الأول:الأزمة النفطية 2014أسبابها وإجراءات التصدي لها
54-53	المطلب الأول: تعريفها
56-54	المطلب الثاني: أسبابها
57-56	المطلب الثالث:نتائجها وإجراءات التصدي لها
64-58	المبحث الثاني:تطور أسعار البترول قبل وبعد الأزمة النفطية2014
60-58	المطلب الأول: تطور أسعار البترول قبل الأزمة النفطية 2014 خلال الفترة 2010-2013.
64-61	المطلب الثاني :تطور أسعار البترول بعد الأزمة النفطية 2014 خلال الفترة 2014- 2018.

76-65	المبحث الثالث: تبعات الأزمة النفطية 2014 والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لمواجهة هذه التداعيات
69-65	المطلب الأول: عودة الضغوط التضخمية و التغير في حجم الكتلة النقدية
74-69	المطلب الثاني: التغير في مكونات الإصدار النقدي و الأثر على نشاط السوق النقدية
76-74	المطلب الثالث: تعديل قانون النقد و القرض وتبني منهج التمويل غير تقليدي
77	خلاصة الفصل الثالث
81-79	خاتمة عامة
90-83	قائمة المصادر والمراجع

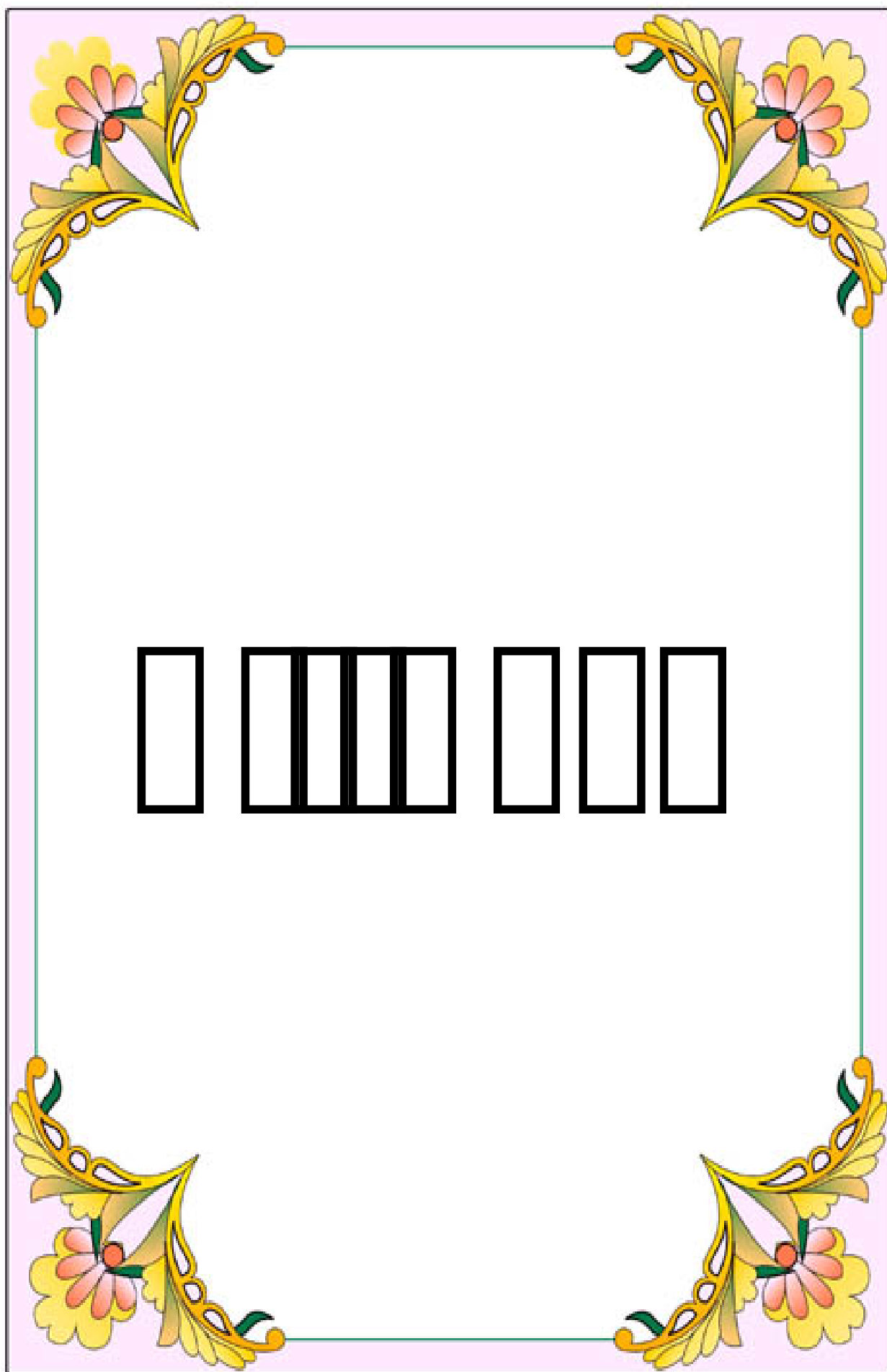
قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
10	المربع السحري للدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية	01
39	العلاقة بين الصدمات النفطية الايجابية والعكسية	02
59	تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال الفترة 2013-2010	03
63	تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال الفترة 2018-2014	04
66	تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية خلال الفترة 2018-2010	05
68	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018-2010	06

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	تطور أسعار النفط في السوق العالمية جوان 2014-ديسمبر 2015	01
59	تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال الفترة 2013-2010	02
60	احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2014-2010	03
60	احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2010	04
60	قيمة صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2014-2010	05
63	تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال الفترة 2018-2014	06
64	احتياجات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2018-2014	07
64	احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2018-2014	08
64	قيمة صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2018-2014	09
65	تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018-2010	10

67	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018-2010	11
70	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018-2010	12
72	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2010- 2018	13
73	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2018-2010	14
76	الفرق بين التمويل التقليدي و الغير تقليدي	15



النفط سلعة إستراتيجية وعالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية، وذلك باعتباره مصدر مهم للاستثمار من أجل صد متطلبات العالم من الطاقة، فهو المصدر الرئيسي للطاقة بمختلف أنواعها، وهذا ما جعل معظم اقتصاديات العالم تعتمد عليه.

وتعتبر الجزائر بلد أحادي التصدير ويعتمد بشكل أساسي في اقتصاده على المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، حيث أن هذا الأخير له دور مهم للغاية في الاقتصاد الجزائري، حيث تساهم صادرات هذا القطاع بأكثر من 90% من إيرادات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة والتقلبات الحادة في أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وهذه الأسواق تتميز بعدم الاستقرار والتغير بشكل مفاجئ، ولقد شهدت هذه الأسواق عدة صدمات مرتبطة بأسعار النفط بدءاً بالأزمة الأولى أزمة الطاقة 1973، ثم تلتها الصدمة العكسية 1986 بعدها جاءت أزمة 2008، لتأتي الصدمة النفطية 2014 التي عرفت انخفاض حاد في الأسعار ابتداء من شهر جوان، حيث وصلت إلى أقل من 50% مما كانت عليه. وأدى هذا التراجع إلى عدة تخوفات وإلى تدهور في الأوضاع الاقتصادية ودخول الجزائر في دوامة الصدمات لارتباط المداخيل بعائدات النفط.

ولأن الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لتحقيق استقرارها الاقتصادي، فقد شهدت السياسة النقدية مكانة هامة في الأوقات الحالية وازداد الاهتمام بها في الفكر المعاصر خاصة أثناء الصدمات، لأنها لم يكن لها وجود إلا عقب الأزمة الاقتصادية سنة 1986 حيث شهدت معظم دول العالم خاصة النامية في القرن الماضي عدم استقرار في اقتصادها

والسياسة النقدية هي إحدى الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية الكلية، لذا أصبح دورها حاسم في التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية وتعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها المرجوة كونها تتمثل في مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتحكم من خلالها السلطة النقدية في المعروض النقدي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي عامة والاستقرار النقدي خاصة.

أولاً: تحديد إشكالية البحث: لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهرى التالي:

• **ما هي انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة**

2010—2018 ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالأدوات والأهداف؟
- ما هي الأسواق والأسعار النفطية؟
- ما هي محددات أسعار النفط؟

- ما أسباب انهيار أسعار النفط في سنة 2014؟
- ما أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟
- **ثانيا: فرضيات البحث:** من خلال الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- السوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو النفط.
- تتمثل محددات أسعار النفط في العرض والطلب العالميين على النفط.
- اختلاف أسباب الأزمة 2014 بين الاقتصادية والسياسية راجع إلى آليات السوق من العرض والطلب.

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.
- **ثالثا: دوافع اختيار الموضوع:** هناك أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع وهي:
- اندراج الموضوع في صميم تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي.
- المساهمة في إثراء الساحة الفكرية الجامعية.
- كون النفط العجلة التي تحرك هذا العالم وأن الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط وأن أغلبية عوائده المالية والاقتصادية تعتمد عليه.
- انهيار أسعار النفط سنة 2014 والتعرف على تداعيات الصدمة النفطية على توجهات السياسة النقدية في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة:

- يعتبر هذا البحث كأحد المساهمات العلمية، حيث سيتم من خلاله التطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية وأسعار النفط والأزمات النفطية.
- المكانة الكبرى التي تحتلها السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية.
- تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تناول أسباب انهيار أسعار النفط سنة 2014 في الأسواق العالمية.
- باعتبار أن الجزائر دولة من الدول المصدرة للبترول فالأمر يستدعي تسليط الضوء على هذا القطاع، كما نعلم أن القطاع النفطي يمتلك أهمية بالغة في معظم دول العالم حيث لم يعد كمصدر للطاقة فقط بل أصبح مصدر للتمويل.

خامسا: أهداف الدراسة:

- محاولة الإلمام بكل جوانب موضوع السياسة النقدية.
- معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- تشخيص طبيعة الأزمات النفطية وأسبابها.
- إظهار أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط سنة 2014.

- معرفة مختلف التطورات التي عرفت أسعار البترول في الجزائر.

سادسا: المنهج المتبع تختلف المناهج المتبعة في كل دراسة حسب الموضوع والإشكالية المطروحة، أما في ما يخص موضوعنا والمتمثل في انعكاسات الصدمة النفطية على مسار السياسة النقدية 2010—2018، استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في تجميع المعلومات والتعريف ببعض المفاهيم خاصة بالجانب النظري للدراسة، أما المنهج التحليلي فقمنا بدراسة تغيرات أسعار النفط والاستعانة بالبيانات المتواجدة على مواقع بعض الهيئات الدولية الرسمية.

سابعا: صعوبات الدراسة: مما لا شك فيه أن كل عمل إلا وتعرضه جملة من الصعوبات والعراقيل، وتتمثل فيما يلي:

- صعوبة تحصيل المعلومات.
- الأوضاع التي مر بها العالم إثر المرض (كوفيد 19)
- تعذر وصولنا لبعض الإحصائيات.

ثامنا: الدراسات السابقة من بين الدراسات التي تقترب من موضوع بحثنا واطلعنا عليها نذكر ما يلي:

1. نجاعي مليكة، شريط صلاح الدين، انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 وذلك نظراً لتبعية اقتصادها لقطاع المحروقات نسبة تفوق 97٪ وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تتأثر بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث ارتبطت السياسة النقدية في الجزائر بتحديد اتجاهاتها وأهدافها بالإيرادات النفطية المتوقعة وبأسعار النفط، حيث تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط، إذ هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، أما معدل النمو الاقتصادي فقد تأثر بدرجة أقل، وبالنسبة لكل من معدل البطالة وميزان المدفوعات فقد تأثر بصفة كبيرة بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط حيث تم إثبات وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين ومتغير سعر النفط.

2. مراد تهتان، نسيم بن يحي، أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع أثر الأزمة النفطية 2014 على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018) وتهدف في الجانب النظري إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواته، وعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فهدف لإبراز واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014 كان لها الأثر الكبير على واقع السياسة النقدية، أما من حيث الأداء فتمكنت السلطة النقدية من السيطرة على التضخم.

3. سارة برحومة، فطيمة مشتر، أمال موساوي، أثر أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع

السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018، تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة الآثار المترتبة عن الصدمة النفطية 2014 وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، وخلصت إلى أن النفط يعتبر مصدر رئيسي للطاقة... أساسية في العديد من الصناعات التحويلية، فهو سلعة إستراتيجية وأساس التبادل التجاري، غير أن انهيار أسعاره له نتائج لا يحمد عقباه، فقد أربكت الصدمة النفطية، 2014 الاقتصاد الجزائري، مسببة تآكل احتياطي الصرف الخارجي، تدهور معدلات النمو الاقتصادي، عجز الميزانية، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية.. الخ، وعليه فإن التحدي الأكبر بالنسبة للجزائر يكمن في تنويع مصادر دخلها وتكوين رأس مال وطني لتقليص التذبذب والتبعية للمحروقات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات والنهوض بترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تاسعا: هيكل الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، الفصلين الأولين نظريين أما الفصل الأخير عبارة عن تطبيقي، وهما كما يلي:

- **الفصل الأول:** سنتطرق فيه إلى الإطار النظري للسياسة النقدية والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ حيث أننا سوف نتكلم في المبحث الأول عن ماهية السياسة النقدية، بينما المبحث الثاني فقد خصص لأدوات السياسة النقدية، أما المبحث الثالث والأخير فسيكون بعنوان وظائف وشروط نجاح السياسة النقدية وأثارها.
- **الفصل الثاني:** عنوان هذا الفصل دراسة نظرية النفط والصدمات النفطية، وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول سيكون بعنوان ماهية أسعار وأسواق النفط، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه ماهية الصدمات النفطية، وسنتحدث في المبحث الثالث عن أهم الأزمات التي عرفتھا السوق النفطية.
- **الفصل الثالث:** والذي يعتبر الفصل التطبيقي فسنقوم بعرض لتطور أسعار النفط قبل وبعد الصدمة النفطية 2014 وأهم التبعات والتداعيات لمواجهتها في الجزائر. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، سنتعرف على الصدمة النفطية 2014 أسبابها وإجراءات التصدي لها وهذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنعرض فيه تطور أسعار النفط قبل وبعد الصدمة النفطية 2014، بالنسبة للمبحث الأخير لهذا الفصل سوف نقوم بالتكلم عن تبعات الصدمة النفطية 2014 والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لمواجهة هذه التداعيات.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد :

تحتوي السياسة الاقتصادية على السياسة المالية و السياسة النقدية، هذه الأخيرة هي التي تعتمد عليها السلطة النقدية (البنك المركزي) في التحكم في المعروض النقدي و حجم الائتمان، وذلك من خلال استخدام العديد من الأدوات منها ماهو مباشر ومنها ماهو غير مباشر بالإضافة إلى أدوات حديثة مساعدة، بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و ذلك خلال فترة زمنية معينة و في اقتصاد ما ،تكون هذه الأهداف مرتبطة بالنشاط الاقتصادي من أجل المحافظة على استقرارها و وزيادة النمو الاقتصادي بشكل مرتفع و تخفيض معدلات البطالة من خلال تحقيق التشغيل الكامل، كما تهدف إلى الحفاظ على استقرار معدلات الصرف.

و السياسة النقدية كغيرها من السياسات لها العديد من الوظائف منها ماهو أساسي و أخرى وظائف فرعية، وبالإضافة إلى توفرها على آثار ايجابية و هذا بالضرورة لا يدل على أنها توجد لديها آثار سلبية، و لتطبيقها وفق إستراتيجية محكمة و جيدة لابد من إتباع مجموعة من الشروط ذلك لتحقيق نجاح هذه السياسة النقدية في بلد ما .

و عليه فإننا في هذا الفصل سوف نتعرف على:

✓ المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

✓ المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

✓ المبحث الثالث : وظائف وشروط نجاح السياسة النقدية و آثارها

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، و ذلك في ضبط المعروض النقدي و مراقبة حجم الائتمان، وقد عرفت اهتماما كبيرا نتيجة تزايد الأزمات النقدية و انتشار عدم الاستقرار الاقتصادي، كما أن السياسة النقدية استخدمت إلى جانب السياسة المالية لزيادة النمو الاقتصادي. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول سوف نتعرف على تعاريف و مفاهيم حول السياسة النقدية، أما المطلب الثاني فسوف نتكلم عن أهداف السياسة النقدية حيث تنقسم إلى: أهداف أولية، أهداف وسيطية و أخرى نهائية.

أما بالنسبة للمطلب الثالث فهو يتحدث عن أنواع السياسة النقدية، و التي تتمثل في سياسة توسعية وسياسة انكماشية و أخرى تظهر في القليل من الأحيان تكون مختلطة بين النوعين.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

هناك العديد من التعاريف للسياسة النقدية تعددت و اختلفت بين الباحثين وسنذكر أهمها في مايلي:

- تعرف السياسة النقدية على أنها: " مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير على الائتمان ،بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية"¹.
- كما تعرف أيضا: بأنها تمثل ما تقوم الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، التي تستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.²
- تعرف السياسة النقدية في الإسلام: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها، بشرط أن تكون تلك الإجراءات و التدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.³
- وعرفت أيضا على أنها مجموعة العمليات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغية الرقابة على الائتمان و التأثير فيه بما يتفق و تحقق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطات النقدية مع الدولة لإدارة النقود و توجيهها لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة.⁴

¹ - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسة النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص112.

² - إيداد عبد الفتاح النور، "المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة"، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015، ص256.

³ - إسماعيل قعيد، مروة تركي و نجاح عمامرة، "السياسة النقدية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط(1990-2015)"،

مذكرة ماستر أكاديمي تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019، ص 12.

⁴ - علي حسين نوري بني لام، "أثر أدوات السياسة النقدية الكمية في التضخم وسعر الصرف الدينار العراقي(دراسة تطبيقية- 2008-2018)"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية، جامعة السودان، أكتوبر 2019، ص 23.

- وتعتبر السياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي، و استقرار المستوى العام للأسعار، من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.¹
- ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات و القواعد و التدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية (البنك المركزي)، قصد التحكم في المعروض النقدي و حجم الائتمان في اقتصاد ما بهدف البلوغ إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة تتعلق بالنشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق الاستقرار و هذا في فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى الحكومات المعاصرة إلى تسيير عدة أهداف تهدف من خلالها إلى التطبيق الجيد للسياسة النقدية بصفة محكمة، وذلك من أجل تحسين النشاط الاقتصادي، و البنك المركزي لا يستطيع تحقيق أهداف إلا بتحقيق أهداف قبلها.

وتتمثل هذه الأهداف في: الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة بالإضافة إلى الأهداف النهائية.

أولاً: الأهداف الأولية:

وهي عبارة عن متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، لهذا فالأهداف الأولية ماهي إلا حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، وتشمل الأهداف الأولية عنصرين أساسيين هما: مجتمعات الاحتياطات النقدية، أحوال أو ظروف سوق النقد.

أ- مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية و احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقرضة.² وتعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية. والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الاختياري.³

¹ - ديش فاطيمة الزهرة، " دور السياسات النقدية و المالية في الحد من الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو)"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص30.

² - عباس مسعود، بن رابح رضوان، " السياسة النقدية و دورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014- 2015، ص7.

³ - محمد بلوافي، " السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد 2، المركز الجامعي تامنراست، 2 جوان 2012، ص 464.

بمعنى أن مجتمعات الاحتياطات النقدية هي عبارة عن الاحتياطات التي يدخرها البنك أي الاحتياطات التي لا تقتضو النقود التي تتداول لدى الجمهور في دولة ما. وتحسب مجتمعات الاحتياطات النقدية كما يلي:¹

القاعدة القانونية = النقود المتداولة لدى الجمهور + الاحتياطات المصرفية

الاحتياطات المصرفية = الاحتياطات الإجبارية + الاحتياطات الإضافية + النقود الجاهزة في خزائن البنوك.

احتياطات الودائع الخاصة = الاحتياطات الكلية - الاحتياطات الإجبارية

ب-أحوال أو ظروف سوق النقد : ويتعلق الأمر بمدى تجاوب و مرونة الجهاز المصرفي ، ومدى قدرة المقترضين على التجاوب مع معدل نمو الائتمان من حيث الزيادة أو النقصان .²

تحتوي أحوال أو ظروف سوق النقد على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد المصرفية و أسعار الفائدة الأخرى الموجودة في هذا السوق ، ويقوم البنك المركزي بممارسة رقابة قوية عليها . فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض ، حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة عندما تكون الاحتياطات الفائضة أكبر من المفترضة وتكون سالبة في حالة العكس .³

الاحتياطات الحرة = الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي - الاحتياطات المقترضة من البنك المركزي

¹ - خديجة سنوسي، "دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي (حالة الجزائر - 2000 - 2013)"، مذكرة ماستر

تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014 - 2015، ص 26.

² - محاضرات الأستاذة كنيذة، "السياسة النقدية و مكافحة التضخم"، 2018.

³ - عباس مسعود، بن رابح رضوان، "السياسة النقدية و دورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر"، مرجع بق ذكره، ص 8.

ثانيا : الأهداف الوسيطة :

هي متغيرات يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها المباشرة و غير المباشرة و الأخرى ، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، وتتمثل هذه الأهداف الوسيطة في : سعر الفائدة ، معدل الصرف والمجتمعات النقدية .

أ- سعر الفائدة :

الفائدة هي السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للاقتراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قروض مضت وتزايدت في العصر الحديث ، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية .¹

تتحدد أسعار الفائدة من تحديد نمو الكتلة النقدية ، وتعتبر أسعار الفائدة من أهم المحددات لسلوك الأفراد و المشروعات لذلك لا تستطيع السلطات العاملة أن تتجاهلها .

كما يتوجب على السلطات النقدية أن تقوم بمراقبة مستويات أسعار الفائدة ، وذلك من أجل تحقيق استقرار الادخار و أن تقوم باختيار الاستثمارات طبقا لكمية إنتاجيتها .

ب-معدل الصرف :

مؤشر لعام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية.

و تستطيع السياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي الذي يرمي إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، الذي يكون عاملا لتخفيض التضخم ما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية و الحرص على استقرارها.²

يلعب معدل الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية و المالية لحكومة ما، وعدم تقييم سعر الصرف يترتب عنه العديد من النتائج الثقيلة، بحيث أن التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسواق الصرف و خاصة في حالة المضاربة تؤدي إلى عدم قدرة البنك المركزي إلى التحكم في أسعار الصرف.

¹-أكرم محمود الحوارني، " انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي"، دراسة غير منشورة،

جامعة دمشق، ص ص 1-2.

²- Jean pierre pattat, « **monnaie et institutions financière et politique monétaire** »,

économie 5^e édition paris, 1993,p 298.

كما أن المحافظة على مستوى منخفض أكثر من العملة يساعد على وجود الضغوط التضخمية، إضافة إلى أن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا و الذي يؤدي في الأغلب إلى الفشل.

في حالة المضاربة الشديدة تحت العديد من التقلبات في سوق الصرف ما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف.¹

ج- المجمعات النقدية :

هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة تعكس قدرة الأعوان المقيمين عن الإنفاق، أي أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية و تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.²

فالكتلة النقدية تعبر عن حجم النقود المتداولة في اقتصاد بلد ما، ويمكن التعبير عن الكتلة النقدية في تغيير الأجزاء المقابلة لها و التي تتمثل في: الذهب، العملات الأجنبية، الديون على الحكومة و الاقتصاد.³

ويقصد بها أيضا عرض النقود ويرمز لها بالرمز M و لها عدة أنواع وتصنف وفقا لدرجة سيولتها وتشمل مايلي:

1- **المجتمع النقدي الأول M_1** : ويقع في قمة ترتيب الكتلة النقدية، ويتميز بسيولة عالية جدا. يشمل هذا المجمع وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

يعبر هذا المجمع عن النقود المتداولة خارج البنك + الودائع الجارية تحت طلب.

2- **المجمع النقدي الثاني M_2** : يضم هذا المجمع بالإضافة إلى المجمع النقدي الأول M_1 كل الودائع الادخارية و الودائع لأجل و التي تدفع عليها أسعار الفائدة على أن تكون بالعملة المحلية، يتميز هذا المجتمع بسيولة "أقل من M_1 .

يشمل هذا المجتمع وظيفة النقود كمستودع للقيمة.

¹ - قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية و تقيمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 75.

² - قدي عبد المجيد، المرجع نفسه ص 64.

³ - بخزاز يعدل فريدة، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، الجزائر، 2003، ص 151.

3- المجمع النقدي الثالث M_3 : ويطلق عليه أيضا اسم سيولات الاقتصاد بالإضافة إلى المجمع النقدي M_2 كل الودائع لأجل الودائع الادخارية والموجودة لدى المؤسسات المالية الأخرى الغير مصرفية + كل التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، الودائع الادخارية التي تكون موجودة بالعملة الأجنبية .

ثالثا: الأهداف النهائية :

إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر و المتمثلة في الأهداف السابقة الأولية و الوسطية، توجد أهداف أخرى تعرف بالأهداف النهائية حيث تتمثل هذه الأخيرة في :

- ✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .
 - ✓ العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
 - ✓ كما تعتبر الأهداف الوسطية من أهم الأدوات المساعدة لتحقيق هذه الأهداف النهائية للسياسة النقدية
- أ- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار :

يعد موضوع استقرار الأسعار شرطا أساسيا لحسن سير الاقتصاد، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى التغيير في الوضع الاقتصادي، وان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد في مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي و الخروج باقتصاد غير كفي¹.

وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار يهدف إلى المحافظة إلى الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

ب- العمالة الكاملة (تحقيق التشغيل الكامل):

تتحقق العمالة الكاملة عندما يكون كل شخص مؤهل ولديه مهارة ويرغب في العمل، وذلك بمعدلات الأجور السائدة وسيجدونه بدون تأخير، تظهر أهميتها بأنها وسيلة وليست غاية وهي بذلك تعبر عن الاستغلال الأمثل الأيدي العاملة بشكل كفي و التقليل من معدلات البطالة، وتختلف معالجة البطالة وتحقيق العمالة من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة.

¹ - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسات الاقتصادية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط2، عمان- الأردن، 2015، ص 15.

إذن للسياسة النقدية دور هام في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، فيزداد الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل.¹

ج- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

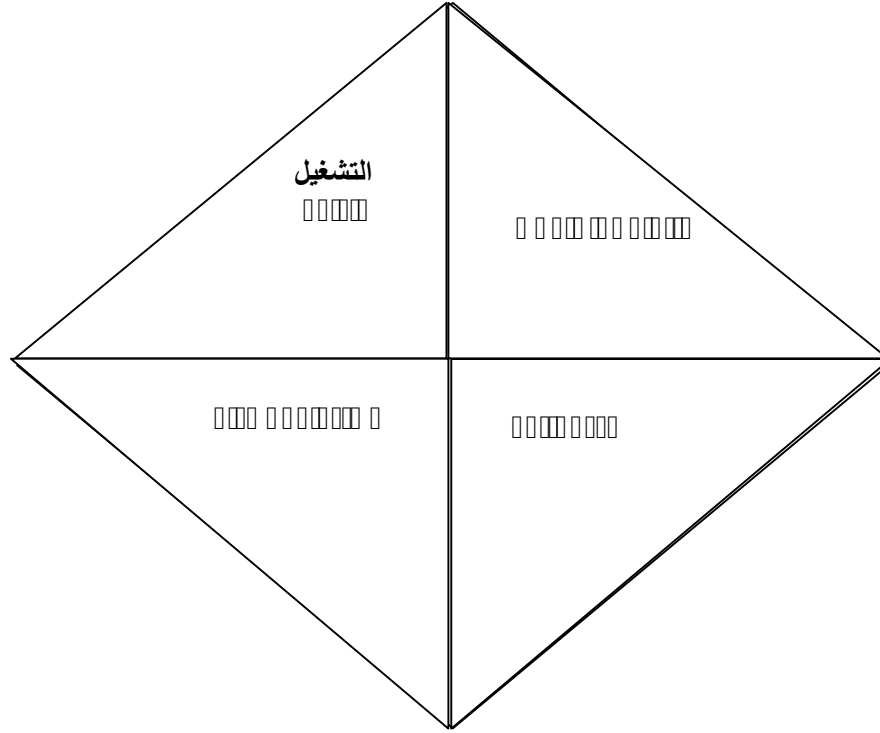
يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال و التقدم التكنولوجي، بحيث يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج. حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع أو على الأقل المحافظة على وضعه الحالي، إلا أن هناك عوامل أخرى غير نقدية تؤثر هذه الأخيرة على هذا الهدف ومنها مدى توافر الموارد الطبيعية، ومدى توفر الموارد البشرية المؤهلة واستعمال التكنولوجيا، بالإضافة إلى توفر الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

وذلك من خلال تحقيق الاستقرار مع العالم الخارجي، ويكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر صرف، الذي يجعل بدوره البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة لينخفض الإقبال على الائتمان. حيث أن هذه الأخيرة أي ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المصارف المحلية، وبالتالي التخفيض من نسبة العجز في ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى سعر الفائدة سعر الصرف أيضا له دور كبير في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فضلا عن دوره في معدلات التضخم و النمو الحقيقي. ويتم استخدام سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى وذلك من أجل زيادة تشجيع التصدير و التقليل من الاستيراد. ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الشكل الموالي:

¹ - صالح مفتاح، "النقد و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص121.

الشكل رقم: (01) المربع السحري للدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر: بؤازر يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص 148.

المطلب الثالث: أنواع السياسات النقدية

تنقسم السياسة النقدية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين هما: ¹

أولاً-السياسة النقدية التوسعية(كساد)

السياسة التوسعية هي السياسة التي تتبعها السلطات النقدية إذا مر اقتصادها بظاهرة انكماش، حيث يحدث تباطؤ في الطلب على السلع و الخدمات و تتفاوت عن العرض فيحدث ما يسمى بالانكماش أي العرض أكثر من الطلب، مما يدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل بزيادة حجم السيولة المتداولة في السوق لإعادة التوازن بين العرض و الطلب و تضيق الفجوة الانكماشية.

عموما تستخدم هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي لتشجيع الانتعاش و الازدهار الاقتصادي، ومن أدوات هذه السياسة ما يأتي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.

¹ - زاهر عبد الرحيم عاطف، "إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 63.

- زيادة سعر إعادة الخصم
- دخول البنك المركزي مشتري للأوراق المتداولة في السوق المالي.

ثانيا: السياسة النقدية الانكماشية (تضخم):

- تتبع السلطات النقدية هذه السياسة لما يمر اقتصاديا بظاهرة التضخم، حيث يكون الطلب أكثر من العرض. ويكون الهدف من هذه السياسة في حالة النمو والازدهار الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النسبي في الأسعار، ومن أدوات السياسة النقدية الانكماشية ما يأتي:
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
 - تخفيض سعر إعادة الخصم.
 - دخول البنك المركزي بائعا للأوراق المتداولة في السوق المالي .

ثالثا: السياسة النقدية المختلطة: (توسعية+انكماشية)

وهذا النوع يوجد في القليل من الأحيان إضافة إلى السياسيين الانكماشية و التوسعية ويعرف هذا النوع باسم السياسة النقدية المختلطة، فهي عبارة عن مزيج بين السياسة الانكماشية و السياسة التوسعية. تستخدم في الأغلب في الدول النامية خاصة، إلا أنها لا تستخدم في الدول المتقدمة .

← تأثيرات السياسة النقدية التوسعية و الانكماشية: وتتمثل في: ¹

1- السياسة النقدية التوسعية:

البنك المركزي ← حجم المعروض النقدي ← خفض أسعار الفائدة ← الطلب على القروض. ↑
القابلية للتصدير ← العجز في ميزان المدفوعات ← الخروج من دائرة الكساد.

2- السياسة النقدية الانكماشية:

البنك المركزي ← حجم المعروض النقدي ← رفع سعر الفائدة ← الطلب على القروض ← حجم الكتلة النقدية المتداولة ← معدل التضخم . ↓

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية:

يعتبر البنك المركزي هو المسؤول الأول عن وضع خطط وتنفيذ السياسة النقدية و ذلك باعتماده على العديد من الأساليب و الأدوات. وتتمثل هذه الأخيرة في أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات كيفية (مباشرة) وأخرى مساعدة.

¹ - محاضرات الأستاذة كنيده ، مرجع سبق ذكره .

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق على هذه الأدوات في شكل ثلاث مطالب لمعرفتها بالتفصيل وذلك من خلال مايلي:

فالمطلب الأول سوف نتعرف على الأدوات الكمية التي تتمثل في: السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني.

أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى الأدوات الكيفية التي تتمثل في سياسة تأطير القروض التسهيلات الائتمانية، سعر الفائدة، الرقابة على الائتمان، السياسة الائتمانية للقروض الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

والمطلب الثالث إلى الأدوات الحديثة أو المساعدة والتي تتمثل في: الإنتاج الأدبي، الرقابة، الإعلام، الودائع الخاصة، إصدار التوجيهات والتعليمات.

المطلب الأول: أدوات كمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية:

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق لتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بادرا كالأهداف الوسطية المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية وذلك من خلال التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية .

سيسمح اللجوء إلى الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ومن أهم الأدوات نذكر مايلي:

أولاً: معدل الاحتياطي الإجباري (القانوني)

ويقصد به التزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير هذا المعدل للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.

وتعتبر سياسة معدل الاحتياطي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للبنوك المركزية خاصة التي تتميز بضعف العمق المالي لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني، أما في حالة الانكماش فإنه يخفض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان.¹

ويقصد بها أيضا النسبة التي يضعها البنك المركزي على الودائع التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها ويحتفظ بها على شكل أرصدة أو نقود سائلة.

تحدد معدل الاحتياطي القانوني وفقا لحالة البلاد الاقتصادية ويكون الهدف منها ضمان الودائع، واستخدمت هذه الأداة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عام 1936.

¹ - صديقي مليكة، "السياسة النقدية و استقلالية البنوك المركزية بحالة الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر - محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، الجزائر، ص 73.

ثانيا: سعر إعادة الخصم : ويقصد بمعدل إعادة الخصم معدل الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية و التي تقوم البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات.¹

في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض النسبة المخصصة للخصم وعلى العكس يقوم برفعها في حالات التضخم الاقتصادي و الهدف هو المحافظة على تحقيق مستويات مقبولة من الأسعار.

تعتبر هذه الآلية من أقدم الأدوات التي استحدثتها البنوك المركزية لمراقبة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة عالي الائتمان بداية سنة 1847 في فرنسا 1857 و في الولايات المتحدة الأمريكية 1913 أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في سنة 1972 م.²

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة:

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة من بين أدوات السياسة النقدية الكمية (الغير مباشرة) بحيث، تعرف أنها عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل. تكون في الغالب عمومية في السوق النقدية.³

كما يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية وذلك عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية و التجارة بصفة عامة او السندات الحكومية بصفة خاصة واستخدمت هذه الأداة للمرة الأولى من طرف بنك إنجلترا في عام 1931.

تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها بنفس الوقت وانخفاض الفوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية كما تؤثر تأثيرا مباشرا على المعروض النقدي و من ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك وهي أداة غير تضخمية.⁴

المطلب الثاني : الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية :

هي تلك الأساليب والأدوات المباشرة التي تستخدم من قبل البنك المركزي وذلك بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهها نحو تحقيق أهداف اقتصادية معنية وبالتالي هي لا تؤثر على كمية الائتمان وتتكون هذه الأدوات من:

¹ - عبد المنعم سيد علي ، "اقتصاديات النقود و المصارف"، الأكاديمية للنشر - المفرق، الاردن، 1990، ص 397.

² - صالح مفتاح، "النقود و السياسة النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

³ - الطاهر لطرش، "اقتصاد نقدي وبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015، ص 154.

⁴ - بلعوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 125-127.

أولاً: سياسة تأطير القرض:

هذه السياسة تحدد نمو المصدر الأساسي للنقد بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتسمى بـ "تخصيص الائتمان" وتكون هذه السياسة بفعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يتطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم واستخدم في إنجلترا أواخر القرن 18 كأداة للسيطرة على الائتمان.¹

هذه السياسة حديثة نوعاً ما، فعندما تكون معدلات التضخم الجامح مرتفعة تلجأ السلطات النقدية إلى وضع سياسة تأطيرية إجبارية يتم من خلالها تحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك،² أو تحديد معدل نمو القروض خلال فترة زمنية معينة كان لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وتحديد عقوبات معينة على البنوك تخلق من دولة إلى أخرى في حال تجاوز هذه الإجراءات.

ثانياً: التسهيلات الائتمانية:

يمكن للبنك المركزي أن يحدد السقف الائتماني لقطاع اقتصادية معينة، وإعفاء لقطاع اقتصادي آخر قصد تشجيع ذلك القطاع وتحفيزه نحو النمو والتوسع.³ وتتغير هذه التسهيلات وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في بلد معين، و البنوك المركزية هي التي لها الحق و كامل الصلاحيات في تغييرها و استبدالها حسب الوضع .

ثالثاً: سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة وسيلة في يد البنك المركزي للتأثير في حجم القروض النقدية لقطاع أو لصناعات معينة حيث يحدد البنك المركزي سعر الفائدة منخفض على القروض المقدمة للقطاع أو الصناعة المرغوب في تشجيعها، في حين يحدد أسعار فائدة مرتفعة على القروض المقدمة للصناعات و القطاعات الغير مرغوب فيها.⁴

¹ - حورية موقاري، " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة، 1990م - 2014م "، مذكرة شهادة ماستر علوم تجارية، جامعة ألكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر - 2015م، ص 46.

² - jaques henri david et philippe, jaffre, **la monnaie et la pilitique mometaire** » 3eme édition, économica, France, pp117-118.

³ - عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، "النقد و البنوك والمؤسسات المالية"، مركز يزيد للنشر، ط2، الاردن، 2006، ص333.

⁴ - سومة نعماني و غنية عبرون، " السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2000-2015م"، مذكرة شهادة ماستر تخصص مالية دولية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر. 2016- ص12.

رابعاً: تنظيم القروض الاستهلاكية:

موجب هذه الأداة يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد بحسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة.¹ إضافة إلى فرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة و تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري.

خامساً: الرقابة على الائتمان:

وذلك باستخدام بعض الوسائل و الأدوات النوعية ومن هذه الأدوات :²

✓ تحديد أسعار الفائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة وتكون مرتفعة لأنشطة ذات أهمية الأقل بالنسبة للمجتمع.

✓ اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي في منح القروض عندما يتجاوز الائتمان حد معيناً لقطاعات اقتصادية معينة .

✓ تحديد أجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد أجال القروض المقدمة في التنمية و تنقص بالنسبة للقروض المقدمة إلى قطاعات أخرى أقل أهمية كان يكون الأجل لقروض التنمية 18 شهراً وان يكون لقطاعات أخرى 12 شهر.

سادساً: الودائع المشروطة من اجل الاستيراد:

هي وسيلة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وباعتبار أن المستوردين في لغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد وبالتالي يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات .³

سابعاً: السياسة الانتقائية للقروض :

يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى التحكم في القروض الموزعة من قبل البنوك التجارية كمايلي:

✓ فرض أسعار فائدة تفاضلية على القروض

✓ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم

✓ فرض قيود على الائتمان الاستهلاكي

¹ - عبد القادر مصلي، صلاح محمد، بلقطة إبراهيم، "دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز استثمارات المحلية في الجزائر" Journal of économiucs and administrativ siences، جامعة بغداد، vol 25,no 110 ، 2019م، ص295.

² - وسام ملاك، "النقد و السياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل اللبناني ، لبنان، 2000، ص ص 259، 262.

³ - عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

✓ اشتراط الموافقة من طرف البنك المركزي إذ تجاوز حجم القرض سقفا معيناً خاصة إذا كان القرض استهلاكياً.

المطلب الثالث: الأدوات الحديثة (المساعدة) للسياسة النقدية:

إلى جانب الأدوات السابقة التذكر يستخدم البنك المركزي أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيقه أهداف السياسة النقدية، أو في حالة رغبة زيادة فعاليتها، وتتمثل هذه الأدوات في :

أولاً: الإقناع الأدبي:

يستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة لإقناع البنوك التجارية لأتباع السياسات التي يقوم بوضعها لتحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق الاجتماعات و المؤتمرات التي يعقدها مع هذه البنوك وكذلك وتوجيه النصائح والمعونة في حل مشاكل هذه البنوك ¹.

وتكون هذه الأداة في شكل اجتماعات دورية بين البنك المركزي مدراء البنوك التجارية، بهدف إقناعها بالسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي.

ثانياً: التعليمات الملزمة (المباشرة):

من خلال هذه السياسة يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من خلال البنك المركزي، وهذه العقوبات قد تتمثل في الامتناع عن إقراضها أو إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرفها أو رفع سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة لها، فهذا أسلوب يكون مناسباً لعلاج حالات التضخم ويكون عديم الجدوى في حالات الكساد حيث أنه من الممكن علمياً إجبارياً البنوك على الامتناع عن منح القروض في حين لا يمكن إجبارها على التوسع في منحها. ² والهدف منها هو الرقابة على السيولة البنوك التي تمنحها، تتمثل هذه العمليات في تحديد حجم الائتمان الممنوح، نوعه، كيفية استخدامها.

وتكون هذه التعليمات بشكل دوري ومنتظم حسب الوضعية الاقتصادية لبلد ما.

¹ - سمير سحنون، "الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الإسكندرية مصر، 2003، ص 187.

² - إيمان اسعد، "فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر دراسة حالة الجزائر الفترة 2009-2013"، مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي ابن لمهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 23.

ثالثا: الودائع الخاصة:

هي وسيلة يتم من خلالها إجبار البنوك التجارية باقتطاع نسبة من أرصدها على شكل ودائع مجمدة لدى البنك المركزي تستحق عليها فائدة معينة، وتهدف هذه الوسيلة إلى التعليل من عمليات الائتمان التي يقوم بها البنوك التجارية من خلال تقليل أرصدها.¹

رابعا: الإعلام:

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان السياسة النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا عن ذلك بالوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، ويقوم هذا الإعلام بوضع كل الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يبين سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات و السياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.²

خامسا: الرقابة:

وتتمثل في الرقابة المباشرة للبنك المركزي لأطوال البنوك التجارية ونشاطها حتى تتمكن من توجيهها و التأثير في عملياتها و إجراءاتها في الوقت المناسب بما يضمن التناسق داخل النظام المصرفي لمصلحة الاقتصاد ككل.³

→ ومن بين هذه الأدوات قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية خاصة في منح القروض للقطاعات الاقتصادية الأساسية التي يسعى إلى تشجيعها .

المبحث الثالث: وظائف وشروط نجاح السياسة النقدية و آثارها :

للسياسة النقدية العديدة من الوظائف التي تقوم بها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و لتحقيق هذه السياسة توجد العديد من الشروط، كما أن لها إيجابيات و سلبيات. ففي هذا المبحث سوف نتعرف على الوظائف الأساسية و الفرعية كمطلب أول، وشروط نجاح هذه السياسة في مطلب ثاني، أما في المطلب الأخير سوف نتعرف على آثارها.

¹ - حورية موقاري، " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014م"، مرجع سبق ذكره ص 49.

² - عقيل جاسم عبد الله، "النقد و المصارف"، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية ، مصر، 1994، ص 214.

³ - أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، "السياسات النقدية و البعد الدولي للبيرو"، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 121، 122.

المطلب الأول: وظائف السياسة النقدية:

هناك مجموعة من الوظائف الأساسية و المتنوعة تقوم بها السياسة النقدية في الاقتصاد، سنتذكر أهم هذه الوظائف في مجموعة من النقاط أهمها: ¹

أولاً: الوظائف الأساسية: وتتمثل هذه الوظائف في:

- 1- محاولة الوصول إلى التشغيل أو التوظيف الكامل، و الأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة.
- 2- المحافظة على استقرار الأجور من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار.
- 3- المحافظة على استقرار النقود و قوتها الشرائية، من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار أيضاً.
- 4- معالجة الأزمات الاقتصادية مثل: حالات الكساد و التضخم الاقتصادي .
- 5- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة مستوى الدخل القومي.

ثانياً: الوظائف الفرعية:

إضافة إلى الوظائف الأساسية توجد وظائف فرعية تقوم بها السياسة النقدية في الاقتصاد، فهي تشمل ماياتي:

- ✓ التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل: قيمة العملة و النمو الاقتصادي وذلك من خلال التحكم بكمية النقود في السوق المحلي.
- ✓ تحديد سعر الفائدة : فمن خلاله يمكن المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى تعطيل الاستهلاك والاستثمار، بينما يؤدي انخفاضه إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار .
- ✓ المحافظة على الاحتياطات الأجنبية: وهذا يتم من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية، والاحتفاظ بكميات مقبولة من احتياطي الصرف تستخدم لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية:

- إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط أهمها: ²
- ✓ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة .

¹ - إيداد عبد الفتاح النسور، "المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 258، 259.

² - <https://www.Tassili.algerie.com/vb/showthread.php?t=13842>. 17:10,13/05/2013,p6.

- ✓ لابد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي.
- ✓ العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة
- ✓ لابد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها.
- ✓ تكثيف البيئة المصرفية، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية المحلية و الأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة و التنافسية.
- ✓ يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة، وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين لاحترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة.
- ✓ تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين وإتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد، مع تكوير وسائل الدفع و تعميم استعماله.
- ✓ لابد من توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة.¹

المطلب الثالث: آثار السياسة النقدية:

تحتوي السياسة النقدية عن آثار ايجابية وأخرى سلبية سنذكر منها مايلي:

أولاً: الآثار الايجابية للسياسة النقدية :

للسياسة النقدية آثار ايجابية سنذكر أهمها في التالي:²

- ✓ وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود الأفعال فلو تمت المقارنة بين السياسة النقدية و السياسة المالية نجد أن السياسة النقدية أفضل من ناحية الإجراءات، وذلك لان السياسة المالية تكون مقيدة بتشريعات وقوانين كثيرة تتطلب إجراءات أكثر و صعوبة في تنفيذها وأثرها سوف يأتي متأخرا لأنها تعتمد على الضرائب و إعادة توزيع الإنفاق الحكومي، أما السياسة النقدية يمكن تعديلها و اتخاذها في أي وقت و ليست مرتبطة بخطة.

¹ - خولة زنداوي، "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر الفترة، 2000-2010"، مذكرة ماستر

تخصص علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر-2013ص 39.

² - زاهر عبد الرحيم عاطف، "إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره ، ص62.

- ✓ التحكم بعرض النقد وبمعدلات نموه ضمن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية عن طريق السيطرة على الاحتياطات النقدية للبنوك و التأثير عليها بما يحقق نجاحها.
- ✓ قدرتها في السيطرة على المشكلات الاقتصادية المعاصرة وذلك بالتحكم في مشكلة البطالة و معدلاتها وكذلك في التضخم ، من خلال استخدام السياسة الانكماشية في حالة التضخم و التوسعية في حالة القضاء على البطالة .
- ✓ المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بحشد المدخرات وتشجيع الاستثمارات، من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الفائدة وذلك بتضييق هامش سعر الفائدة إذا كان مرتفعاً .

ثانياً: الآثار السلبية للسياسة النقدية:

- بعد التطرق للآثار الايجابية سوف نتكلم عن الآثار السلبية التي تتمثل في مايلي:
- ✓ من الآثار السلبية للسياسة النقدية توجيه بعض من الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة وهذا ما يؤثر على إعاقة التنمية الاقتصادية .
 - ✓ إن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أنواعها يؤدي إلى إحباط المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التسهيلات المقدمة من طرف البنوك .
 - ✓ تقليص فرص قطاعات إنتاجية من الحصول على التمويل اللازم لها وذلك بسبب السيولة التي لدى البنوك .
 - ✓ ارتفاع تكلفة الإدارة النقدية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية و التي تكبد خزينة الدولة خسارة في بعض استثمارات البنك المركزي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية .¹

¹ - محمد طاقة و3آخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء، للنشر و التوزيع، ط2، عمان 2003، ص ص 363 ، 364.

خلاصة:

في هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية بحيث تعرف على أنها سياسة تتبعها الدول للتحكم وإدارة السياسة الاقتصادية. و السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف و التي تتمثل في : أهداف أولية، وسيطية، وأهداف نهائية.

تتقسم السياسة النقدية إلى نوعين:

النوع الأول يتمثل في السياسة التوسعية و النوع الآخر في السياسة الانكماشية وقد يكون هناك نوع ثالث مزيج بين السياستين خاصة في الدول النامية.

لتنفيذ هذه السياسة من قبل السلطة النقدية لابد من تطبيق مجموعة من الأدوات تختلف عن بعضها البعض، وتكون حسب الوضع الاقتصادي الذي يسود البلاد بالإضافة إلى أن لديها وظائف تقوم بها ولها العديد من الشروط التي تتبعها لتكون سياسة ناجحة وتحتوي على آثار ايجابية من جهة وسلبية من جهة أخرى.



الفصل الثاني:

دراسة نظرية حول النفط و الصدمات النفطية



تمهيد :

يعتبر النفط مورد طبيعي و هو مادة متجانسة تختلف طبيعتها من مكان لآخر، و يعتبر الجزء الأكبر من الاستهلاك للطاقة في العالم، إذ تعتمد عليه الكثير من الدول كمصدر لتمويلها. وتختلف أسعار النفط و ذلك نتيجة التقلبات التي تعترض لها في الأسواق النفطية فأحيانا تكون مرتفعة بشدة و أحيانا تنخفض بشدة، ولهذا فالأسواق النفطية مرت بالعديد من الصدمات التي مست كل من الدول المنتجة و المستهلكة لهذه المادة. و يعتبر النفط من مصادر الطاقة قليلة التكلفة.

إضافة إلى أنه قد تحدث تذبذبات في هذه الأسواق فهي غير مستقرة و غير ثابتة، و ذلك بوجود اختلالات مفاجئة و عدم التوازن فيها، و ذلك نتيجة الارتفاع الحاد أو الانخفاض الحاد أو نتيجة تأثيرات قوى الطلب و العرض أو تأثيرات اقتصادية و جيوسياسية و هذا ما يعرف بالصدمة النفطية، و هذه الأخيرة مست الدول المصدرة و المستهلكة للنفط و الأكثر المعتمدة عليها في صادراتها خاصة الدول الريعية.

وهذه الاختلالات نتجت عنها العديد من الأزمات سجلت في حقبات تاريخية ومنه أزمة 1973 حيث كانت الأسعار مرتفعة وأيضا الأزمة المعاكسة التي حدثت في 1986 وفي هذه الفترة كانت الأسعار منخفضة. بالإضافة إلى الأزمة الأخرى التي حدثت 2008 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري و التي كانت فيها الأسعار مرتفعة.

و من هذا المنطلق سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة نظرية حول النفط و ذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية أسعار وأسواق النفط
- ✓ المبحث الثاني : ماهية الصدمات النفطية
- ✓ المبحث الثالث: أهم الأزمات التي عرفت السوق النفطية

المبحث الأول: ماهية أسعار وأسواق النفط

للنفط أهمية اقتصادية كبيرة حيث أنه يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة بحيث يعتبره البعض أم المواد الأولية، و هو من أهم موارد الثروة في العالم الحديث، وأصبح حوار الساعة باعتباره الجزء الأكبر لاستهلاك الطاقة في العالم و قد أدت هذه الأهمية إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام باعتبارها متغيرة وغير مستمرة فتطور الأسعار نتيجة تطور السوق النفطي، وعدم استقرار هذه الأسواق أدى إلى حدوث العديد من الصدمات النفطية عبر حقبات تاريخية مست العديد من دول العالم الخاصة التي تعتمد من النفط في صادراتها ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم سعر النفط و أنواعه، محددات سعر النفط والتي تتمثل في العرض النفطي و الطلب النفطي، وأنواع سوق النفط والأطراف المتداخلة فيه و ذلك وفق ثلاثة مطالب و هي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه

سنتناول في هذا المطلب مفهوم سعر النفط وأنواعه وذلك فيما يلي:

أولاً: مفهوم سعر النفط: قبل التطرق إلى مفهوم سعر النفط لابد من التعرف على مفهوم النفط، حيث توجد عدة تعاريف لهذا الأخير ومنها:

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "Petr-oléum" و هي تتكون من جزأين: زيت: oléum، صخر: Petr، أي زيت الصخر.⁽¹⁾ و يطلق عليها أيضا زيت الخام، كما أن له اسم دارج "الذهب الأسود". علميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأفق من الماء يتركب من الفحم و يحترق عند احتراقه بالطاقة، قابل للاشتغال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد عنه أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.⁽²⁾ و يعرف النفط أيضا بأنه: هو زيت للوقود يستخرج من جوف الأرض ومعناه زيت الحجر، النفط⁽³⁾. كما يعرف أيضا بأنه مادة سائلة قائمة اللون تتكون من مركبات كيميائية غازية كالبوتان و أخرى سائلة كالبنزين بالإضافة إلى مركبات أخرى أصلية صلبة كالقطران، فهو عبارة عن خليط معقد يتألف من حوالي 200 أو أكثر مركب عضوي و مواد هيدروكربونية تحتوي بدورها على تركيبات مختلفة⁽⁴⁾

¹ - كامل بكري، محمود يونس، عبد العظيم مبارك، "الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 1986، ص 167.

² - Alomar Ibrihim ; « woldaconomicGrowthand its on energiding 1980-2005 ,

« MPRN »,Paper N 18979.03 Decembre ,2009, P2.

³ - رقية سهلي، تقلبات أسعار الصرف الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرة الأخيرة، أطروحة شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 80.

⁴ - Oiland Production hand bood, an introduction to oil and gaz production, havarddevold, ABBATPH oil AND GAZ, 2006, p17.

وبالإضافة إلى ذلك فالنفط هو مادة بسيطة ومركبة في الوقت ذاته فهو يتكون من الهيدروجين و الكربون.⁽¹⁾ كما أنه يوجد في حالة غازية "الغاز الطبيعي" و حالة سائلة "النفط الخام" أو في شكل بخار "مكثفات"⁽²⁾

بعد التعرف على مفهوم النفط يمكننا الآن تعريف سعر النفط بحيث له العديد من التعاريف تختلف من كاتب أو باحث إلى آخر.

✓ يعرف سعر النفط بأنه: «قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سوادا في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا»⁽³⁾

ويعرف أيضا بأنه: عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج ذاته، و من خلال هذا التعريف فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود⁽⁴⁾.

و السعر النفطي هو سعر مشتق و مستخلص،⁽⁵⁾ ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل و التكرير و التوزيع)، المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة للمنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما ينفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملين اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل.⁽⁶⁾

¹ - حسين عبد الله، "البتروال العربي دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، 2003، ص 1.

² - نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية"، أطروحة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص ص 2-3.

³ - محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 194-195.

⁴ - علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية - قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (عام 2000-2014)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، يناير 2017، ص 100.

⁵ - يوسف صايغ، "سياسة النفط العربية في السبعينات (فرصة و مسؤولية)" المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ص 128.

⁶ - Jean Masseron, "l'économie des hydrocarbures", édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p43.

✓ كما أنه هو قيمة المادة أو السلعة البترولية، يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة، و تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية و المناخية.⁽¹⁾

و من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن سعر النفط هو: النقود التي تدفع على قيمة السلعة البترولية خلال فترة معينة، و يقيم هذا سعر البرميل بالدولار الأمريكي، و تحدد قيمته التبادلية عند توازن العرض و الطلب، و تكون هذه الأسعار تارة مرتفعة و تارة منخفضة و تختلف حسب الدول.

ثانيا: أنواع سعر النفط: السعر البترولي أو النفطي لديه أنواع كثيرة و سنذكر فيما أهمها، حيث تتمثل هذه الأنواع في:

1- **السعر المعلن:** هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، و ظهر هذا السعر أول مرة 1880 عندما أعلنت شركة ستاندراد اويل نيوجرسي الأمريكية. « stand oil jersey company of new » عن سعر برميلها النفطي عن فوهة البئر.⁽²⁾

و بالتالي فالسعر المعلن (posted price) لا يساوي في الحقيقة أسعار النفط، و يكون بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، السعر هذا لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، بالإضافة إلى أن الشركات هي التي تقوم بفرض هذا السعر لكي يتم احتساب عوائد الدول المنتجة للنفط و تحديد الضرائب المفروضة على هذه الدول من أرباحها.

2- **السعر المتحقق (Actual Realized Price):** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية تحسم من السعر المعلن، ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات.⁽³⁾ ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري.⁽⁴⁾

3- **سعر الإشارة: (السعر المعول عليه) (Référéce Price):** ظهر هذا السعر في فترة الستينات، و لحساب هذا السعر يجب تحديد معدل بين السعيرين المتحقق و المعلن لعدة سنوات، و هذا السعر

¹ - محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص 194.

² - نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار إحياء التراث العربي، ط 1، بيروت، 2011، ص 103.

³ - بصلي صلاح الدين، زوايدي نجم الدين، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1999-2014"، مذكرة شهادة ماستر

أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، 2016، ص 26.

⁴ - العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006"، مذكرة شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 4.

يتوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق بحيث أن سعر الإشارة يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.

4- **سعر الكلفة الضريبية (Tax cost Price):** يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية من أجل الحصول على البرميل من النفط الخام وفي نفس الوقت يمثل هذا السعر الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق.⁽¹⁾ و هي الأسعار تساوي في المتوسط:

$$\text{سعر الكلفة الضريبية} = \text{كلفة الإنتاج} + \text{عائد الحكومة}$$

$$\text{حيث أن: عائد الحكومة} = \text{الريع} + \text{الضريبة}$$

5- **السعر الفوري أو الآني (Spot Price):** ظهر هذا السعر بظهور الأسواق التنافسية أو الأسواق الحرة و المفتوحة، و يعرف بأنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة في هذه الأسواق، إضافة إلى أنه سعر غير ثابت و غير مستقر لكونه يرتبط باختلاف العرض و الطلب على النفط و يكون بين البائعين و المشتريين مباشرة و بصورة آنية و فورية.

6- **السعر المستقبلي (Futur Price):** هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.⁽²⁾

7- **سعر التحويل (Conversion Price):** هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، و يستعمل هذا السعر أيضا عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة و هنا يتم الاتفاق على سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حد أدنى.⁽³⁾

8- **السعر السوقي الحقيقي:** هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل ضمن شبكة الكارثل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان بالاستقلال التام.⁽⁴⁾

¹ - أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية"، أطروحة شهادة دكتوراه، تخصص نقود و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 97.

² - نواف الرومي، "منظمة الأوك و أسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، ط، 2000، 1، ص 24.

³ - موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة في التسيير الدولي المؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 62.

⁴ - بصلي صلاح الدين، نوادي نجم الدين، "الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1999-2014"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المطلب الثاني: محددات سعر النفط

يعتبر النفط كغيره من السلع يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض و الطلب، إضافة إلى مجموعة من المحددات وهذا ما يجعلها غير مستقرة وغير ثابتة و تتحدد أسعار النفط وفق عدة عوامل نذكر أهمها:

أولاً: العرض النفطي: هو تلك الكميات من السلع النفطية التي تعرض في السوق، وذلك لتبادلها أو الطلب عليها خلال فترة زمنية معينة، بحيث أن العرض النفطي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

فالعرض هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، و يتحدد العرض بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وهذا لا يعني أن توافر احتياطات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب و يتحدد العرض سياسة الدولة المنتجة للنفط ومادعى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو من أجل التصدير، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل،⁽¹⁾ من أهم العوامل التي تؤثر في العرض النفطي ما يلي: ⁽²⁾

1 - السياسات المتبعة من طرف منظمة الأوبك: إن تحكم الأوبك في كمية المعروض النفطي يجعل لها دور كبيراً في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية وذلك من خلال اجتماعاتها الدولية التي يترتب عنها قرارات تؤثر بشكل كبير على الأسعار وفقاً للاتجاه المرغوب فيه من قبل المنظمة.

2- عوامل جيوسياسية: تؤثر الأوضاع السياسية للدول المنتجة و المصدرة للنفط بشكل كبير في أسعار النفط إذا يؤدي عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول التأثير السلبي والمباشر على العرض البترولي و منه ارتفاع الأسعار.

بالإضافة إلى هذه العوامل توجد عوامل أخرى:

✓ **الطلب على النفط:** يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث إذا لاحظ منتج النفط أن هناك زيادة في الطلب على هذا الأخير فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم، أما في حالة العكس فسيعملون على تقليص عرضهم.⁽³⁾

✓ **سعر النفط الخام:** يعتبر سعر السلع النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة و أساسية على العرض، فكل زيادة في عرض النفط تتسبب في انخفاض الأسعار، وبالتالي يسعى المنتجون لتقليص

¹- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص31.

²- بوقليح نبيل، "بورصناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص93.

³- علي العمري، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي" مرجع سبق ذكره، ص35.

الإمدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط وذلك في المدى القصير، أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض في الدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر الإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

و أسعار النفط كلما عرفت مستويات مرتفعة يؤدي ذلك إلى زيادة في مداخيل لذلك من أجل تعظيم هذه المداخيل فإن الدولة تقوم برفع حصصها في الإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر.⁽¹⁾

✓ **الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية:** تعتبر عامل هاماً في التأثير على العرض العالمي للنفط، كما كانت الاحتياطات كبيرة كلما زاد الاعتقاد بأن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج وذلك عن طريق حفر آبار أخرى في مناطق معينة.⁽²⁾

✓ **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** إن مقدار توفر المصادر البديلة للبترول له تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سلبياً أو إيجابياً، ففي حالة توفر المصادر البديلية لكميات كبيرة و بأسعار منخفضة فإن ذلك له تأثير سلبي على عرض البترول وأسعاره، و العكس يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة بأسعار عالية.⁽³⁾

ثانيا الطلب النفطي: الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين و في خلال فترة زمنية محددة بهدف إتباع وسد و تلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات، أو الكيروسين (النفط الأبيض)، النفط الأبيض للإضاءة أو التدفئة... الخ.⁽⁴⁾

1. النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الأساسي للطلب على الطاقة، حيث يوجد ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و الطلب النفطي، بمعنى تكون هناك علاقة طردية بينهما.

¹ - رملي نعيمة، مخلفي عبد الحميد، "التنبؤ بسعر الخام في الجزائر"، مذكرة شهادة ماستر، تخصص الطرق الكمية، في التسيير، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 38-39.

² - غيمانيهوارية، حدوش نور الإيمان، "التوزيع وأثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة لشهادة ماستر، تخصص نقود وبنوك مالية دولية، مركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2016/2017، ص 17.

³ - أشرف باهي، رضا موسى، "أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر"، مذكرة شهادة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي تيسي، تبسة، 2016، ص 36.

⁴ - عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر النفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية و قياسية 1970/2008**، أطروحة ماجستير تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007 ص 123.

2. **الاستقرار السياسي في العالم يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي،** تكون أثره واضحة على تغيرات الأسعار فاضطرابات السياسة تكون بسبب الأساليب في تقلص الإمدادات النفطية هذا ما يدفع الدول المستهلكة للتسارع بهدف الحصول على كميات معينة بأي سعر تفوق نقص الإمدادات.⁽¹⁾

3. **أسعار السلع الطاقوية البديلة:** يؤثر السلع البديلة أو المنافسة وإيجابيا أو سلبيا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حال تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حال تكمن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب العالمي على البترول.

و من أهم السلع البديلة و المنافسة نجد الغاز الطبيعي، و الطاقة الثمينة و الطاقة الذرية، و تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف و إنتاجها وأساليب متطورة لاستغلالها وإنتاجها إضافة إلى صعوبة نقلها، مما يجعل السلع في موقف تنافسي ضعيف على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط⁽²⁾.

4. **المناخ:** يعتبر المناخ من العوامل المؤثرة في تحديد الطلب النفطي ففي برد الشتاء يكون هناك استهلاك كبير للنفط وذلك باستخدامه في التدفئة، كما أنه أيضا في فصل الصيف يزيد الاستهلاك بسبب العطلة الصيفية مثل استهلاك كبير للبنزين و يكون استهلاك النفط بشكل متزايد في المناطق الشمالية أكثر من المناطق الأخرى وهذا ما جعل منظمة الأوبك تحدد صقف إنتاجها حسب الفصول للمحافظة على مستوى سعر محدد.

5. **عدد السكان:** هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، كلما كان عدد السكان كبير كلما أدى إلى تزايد الطلب، كما أن الطلب على النفط له علاقة طردية مع ارتفاع متوسط دخل الفرد بحيث إذا كان الدخل القومي مرتفع يكون له تأثير قليل أو محدد وإذا انخفض دخل القومي للفرد.

¹ - ضياء مجيد الموبوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، 2005، ص 29.

² - أشرف باهي، رضا موسى، "أثر تغيرات البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المطلب الثالث: أنواع سوق النفط والأطراف المتداخلة فيه

تختلف الأسواق النفطية عن باقي الأسواق العالمية الأخرى بارتباطها بمادة أولية يرتكز عليها نمو اقتصاد العديد من الدول في العالم. ولهذه الأسواق أنواع تختلف حسب قوى العرض و الطلب، وتوجد مجموعة من الأطراف المتداخلة فيه و ذلك من أجل سيره بشكل منتظم و غير عشوائي.

أولاً: أنواع سوق النفط: قبل التطرق إلى أنواع سوق النفط سنحاول الأول توضيح الصورة حول مفهوم السوق النفط.

1- مفهوم سوق النفط: يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض و الطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.⁽¹⁾

✓ تعرف سوق النفط بأنها السوق التي يتم فيها تعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية التي تحكمه.⁽²⁾ هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدرهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى عوامل اقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية، وتضرب المصالح بين المستهلكين و الشركات النفطية.⁽³⁾

2- أنواعه:

أ- السوق الفورية النفطية: تعرف أيضا سوق النقدية أو السوق الفعلية وهي السوق الذي يكون فيها التنفيذ بشكل فوري ويختلف السوق الفوري النفطي عن نظراته من الأسواق الفورية الأخرى لأن عملية التسليم تكون في الشهر أو أقل بالاعتماد على الأسعار الفورية.⁽⁴⁾ و يعرف أيضا بأنه سوق الذي يبحث فيه كل من البائع والمشتري عقد صفقته في فترة محددة، بسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة

¹ - فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط"، دار نهران للنشر والتوزيع، جدة، سعودية، 1998، ص 176

² - سارة حسين منيمنة، "جغرافية الموارد و الإنتاج"، دار النهضة العربية للطباعة، لبنان، 1992، ص 38.

³ علي ديبية، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط**، 2001-2011، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد و تسيير بترول، جامعة قاصي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 15.

⁴ - منذر المصري، **قضايا عربية معاصرة**، مؤسسة العربية للنشر، ط2، بيروت، 2005، ص 76.

في مكان معين يعمل هذا النوع من الأسواق وفق قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة، حيث هذا الأخير ليس له مكان محدد ويعمل على مدى 24 ساعة.⁽¹⁾

ب- **الأسواق الآجلة المستقبلية:** تحتوي الأسواق الآجلة على نوعين في الأسواق أسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

✓ **الأسواق النفطية المادية الآجلة:** طريقة عملها مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم و تتم العملية بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجل لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط والمنتجات النفطية كالزيت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.⁽²⁾

✓ **الأسواق النفطية المالية الآجلة (بورصات النفطية):** التعامل فيها لا يتم على بضاعة عينة فقط، ولكن بواسطة أوراق مالية عن طريق بيع وشراء النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة التزامات ومن أهم هذه الأسواق: سوق نيويورك لتبادل التجاري سوق سنغافورة لتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات العالمية بإنجلترا.⁽³⁾

تهدف الأسواق الآجلة المستقبلية إلى هدفين أساسيين هما: المضاربة والتحوط كونها وسيلة أو صمام الأمان لتحوط من تقلبات أسعار النفط في المستقبل، وباعتبارها مصدر استثماري مهم نتيجة المضاربة عليها في السوق المالي.⁽⁴⁾ و يتحدد سعر النفط في هذه الأسواق على أساس خام لتكساس والبرنت والسعر المستقبلي وهو عبارة عن السعر الفردي ليوم الشراء مضافا إليه سعر الفائدة و تكاليف الخزن، وعليه فالمعد المستقبلي FP يكون أكبر من السعر الفردي SP، ومنه توجد علاقة فردية بين السعر المستقبلي و زمن التسليم، ومنه كلما ابتعد زمن التسليم كلما زادت تكاليف الخزن و فائدة المال المفترض من المصرف على رأس المال

¹ – Hoouakahina, **l'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les Indicateurs Economie on Algérie.**

Mémoire en vue de l'AOBTENTION du Diplôme de Magister, Option mémoire finance Banque, université nouloud Mammeri, Tisi Ouzou, 2012, P21.

² – حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط، وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ – موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

⁴ Yves. Simon, **les marchés à Terme de produits pétroliers.**

l'Activité Economique, Revue d'Analyse Economique vol, 20 N03, Septembre 1984, P382.

المفترض وهذا يعني زيادة السعر المستقبلي وما يسمى في الأسواق المستقبلية "Ecomtngo" أي عندما يكون $FP > SP$ و في حالة $FP < SP$ نكون أما حالة ما يعرف ب Bakwardation⁽¹⁾.
ثانياً: الأطراف المتدخلة فيه: تعتمد السوق النفطية على مجموعة من المتعاملين فيها وذلك لتنظيم السوق ويتمثل المتدخلون في السوق النفطية في:

1- من ناحية الدول المنتجة: لقد كانت السوق النفطية تسير من قبل الشركات النفطية الكبرى وبعض الشركات الكبرى المستقلة إلى غاية 1993، ثم في نفس السنة ظهرت الشركات النفطية الوطنية التي اندرجت تحت مسمى OPEC و التي قامت بعدة إجراءات أهمها: التحكم في مراقبة الاحتياطات النفطية وكذلك تحديدها⁽²⁾.

و تتمثل الأطراف المتداخلة في سوق النفط من ناحية الدول المنتجة في: منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والدول المنتجة للنفط خارج الأوبك IPEC.
أ- منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك: OPEC:

هي منظمة حكومية دولية دائمة أنشأت في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960، وانضمت إليها الجزائر في عام 1969⁽³⁾. والأهداف المهمة التي تسعى لأجلها منظمة الأوبك هي تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، مما يسمح لها بالتأثير اللازم على حجم الإنتاج النفطي، وتحديد الطرق والأساليب اللازمة للحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط بغية إزالة بعض التذبذبات، وذلك بهدف تحسين مداخل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها⁽⁴⁾.

فقد سيطرة الشقيقات السبع على السوق النفط العالمي، أما في فترة السبعينات فقد ارتفعت مكانة الأوبك، وتم إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية عام 1976، أما في الثمانينات فقد عرفت الأسعار انخفاض حاد أدى إلى أزمة 1986، وهذا ما أدى إلى تراجع حصة الأوبك في سوق النفط بشكل كبير.
أما فترة التسعينات تقلص عمل الأوبك ولكن مزيج من قوى السوق والمضاربة ساهم في ارتفاع الأسعار وزيادة التقلبات التي لازالت مستمرة إلى يومنا هذا⁽⁵⁾ وتعتمد الأوبك في سياسة تسعير النفط من سنة 2005 على سلة تضم 11 نوعاً من الخامات النفطية⁽⁶⁾.

¹ - دحوي عربية سعاد، "أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية حالة الجزائر (1970، 2014)"، مذكرة شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، ملحقه مغنية، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 56.

² - أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 132.

³ - www.opec.org

⁴ - نجوى أنيس الفقه، "دور المنظمة الأوبك في عملية التنمية"، ط1، بيروت، 1990، ص 22.

⁵ - أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية"، مرجع سابق، ص 134-135.

⁶ - عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساته على العائدات النفطية الأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 125، الكويت، 2008، ص 25.

ب- الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك :IPEC

تتميز هذه الدول بكونها مستهلكة و مستورة للنفط وتتمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الإنتاج العالمي للنفط، كما تمثلت أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، احتياطيها لا يتجاوز 20% من الاحتياط العالمي للنفط مما يجعل النضوب فيها أسرع مقارنة بدول الأوبك، و معظم الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك صناعية متقدمة مثل الروس، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وهنا كمجموعة أخرى هي بلدان منتجة ومصدرة للنفط أبرزها روسيا، والمكسيك و النرويج، أما الدول التي يمكنها أن تؤثر على أسعار النفط بالزيادة في العرض مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها هي: كازخستان، عمان، جمهورية أذربيجان والأرجنتين، اليمن وماليزيا.⁽¹⁾

2- من ناحية الدول المستهلكة (المستوردة للنفط)

أ - وكالة الطاقة الدولية IEA:

هي هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي، أنشأت كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لغرض توحيد جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك.⁽²⁾

و هي منظمة جاءت بدعوة من الأمم المتحدة الأمريكية، تجمع في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، و يتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة في تعزيز موقف المستهلكين للنفط وتشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط وذلك بالتأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة المعروض النفطي كما نتج عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة وقد حرصت هذه المجموعة على وضع خطة شاملة للتصدي لكل ما يهدد الإمدادات النفطية وإنشاء وكالة دولية للطاقة ووضع شبكة لتجميع دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول.⁽³⁾ تهدف هذه الوكالة إلى تحقيق الأزمات النفطية.

ب- الشركات البترولية العالمية:

وهذه الشركات العالمية تتمثل في أغلبها ما اصطلح عليه الشقيقات السبع سابقا Bigoil والتي هي مملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، وقد سيطرت هذه الشركات على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو

¹ - نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 75.

³ - زكية بوسنة، "انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016"، مذكرة شهادة الماستر،

تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 13.

عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة، وتتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة خمسة من هذه الشركات وتقدم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها، وأكبر هذه الشركات أكسون، "غولف"، شركة تكساسو و"شركة موبيل أوبل" وآخر شركة أمريكية هي "تشفورة" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "مثل البريطانية" و "بريتش بتروليوم"⁽¹⁾.

هذا ولا يجب إهمال المراكز المهمة الشركات النفطية الوطنية والتي لقيت "The Bigestoil" والتي سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم لسنة 2004، ومن هذه الشركات شركة أرامكو السعودية (Aramco)، شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC)، شركة بتروليس البرازيلية (Pétroles) شركة بيترو الصينية (Petrochim)، وشركة (Petromas) الماليزية، وشركة (Gaz prom) الروسية، وأخيرا شركة (Pdusa) الفنزويلية، وتؤثر الشركات البترولية على السوق النفطي من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، الأمر الذي يؤثر على التكاليف ومن ثم السعر الأدنى للنفط لاحقا.⁽²⁾

¹ - حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 51

² - قويدر قوشيج بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر" أطروحة الماجستير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 61.

المبحث الثاني: ماهية الصدمات النفطية:

السوق النفطية تتميز بعد الاستقرار وذلك عن وجود اختلال في محددات العرض والطلب أو طلاهما معا، وبالتالي توجد تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو بالانخفاض وهذا ما تنتج عنه صدمات نفطية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم الصدمة النفطية، أصنافها، أسبابها وذلك من خلال ثلاث مطالب كل مطلب سنتطرق فيه إلى العناصر السالفة الذكر.

المطلب الأول: مفهوم الصدمة النفطية

قبل التطرق والتعرف إلى الصدمات النفطية التي حدثت لابد في البداية من إعطاء لمحة عن صناعة النفط.

أولاً: الصناعة النفطية: وهناك العديد من التعاريف للصناعة النفطية سنذكر منها ما يلي: (1)

تعرف الصناعة النفطية على أنها، مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما و تحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة الاستعمال و الاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.

وتعرف أيضا على أنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة، وهي تجمع الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل و التكوير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.

ثانياً: مفهوم الصدمة النفطية: وبعد التعرف على مفهوم الصناعة النفطية يمكننا الآن التطرق إلى الصدمات النفطية حيث:

عرف "هاملتون (Hamilton)" (2005): الصدمات النفطية على أنها أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الاقتصادية الكلية، وقد تكون ناجحة عن تأثر العرض و الطلب بعوامل داخلية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في "الأسعار الحقيقية" للنفط (2).

كما عرفها " باوميستروبيرسمان " (Baumeister and Peersman) (2008): على أنها تحركات مفاجئة وحادة في الإمدادات والطلبات الأساسية للنفط خلال فترة زمنية معينة. (3)

¹ - محمد نوري فرحان، "محاضرات مادة اقتصاديات النفط" قسم الاقتصاد، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة ديالى، مرحلة 4.

² - kristieM.EngemomMichealt. **Owyang and HowordJ.Well. where is an oil shoth ? working** paper series N° 16 (July 2012) : p1.

³ -IneUamRolays, **Macroeconomic uncertaintyand the Impact of oil shocks working** paper series N° 1479, october 2012, p4.

إضافة إلى التعريفين السابقين يمكن أيضا تعريف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار، يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل: عدم وفرة العرض إعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية، كما يمكن أن يكون مردوده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل: حركة رؤوس الأموال الساخنة و التغيرات الجيوسياسية.⁽¹⁾

و الصدمة النفطية هي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناجمة عن اختلال في محددات العرض والطلب والتي تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض. وتعرف بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الطفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي، أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية.⁽²⁾

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن الصدمات النفطية هي عبارة عن ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وبعد هذه الفترة سترجع الأسعار إلى حالها كما كانت من قبل، و بالتالي يكون هناك اختلال في التوازن في السوق ويكون مفاجئ، ويمكن أن تكون هذه الصدمات نتيجة تغيرات تأثرها بمحددات الطلب أو العرض أو كلاهما معا في آن واحد أو بتغيرات اقتصادية وجيوسياسية.

المطلب الثاني: أصناف الصدمة النفطية

للصدات النفطية العديد من الأنواع تختلف عن بعضها البعض و يمكن التمييز بينهما ووجود الفرق بينها في ما يأتي:

أولاً: صدمات العرض: هذا النوع من الصدمات ناتج عن تعطل الإمدادات ويرجع في ذلك إلى تغيير سلوك المنتجين في ما يخص قراراتهم بزيادة أو تقليل المعروض من النفط، فهي صدمات ناجمة عن حدوث تغير مفاجئ في المعروض من النفط في السوق نتيجة تغير في الإنتاج مما يتسبب في تغير في مسار الأسعار، فقد عرف سوق النفط صدمتين رئيسيتين للعرض وهما صدمة 1973، حيث ارتفع أسعار النفط في هتين الصدمتين لم يكن سببه ارتفاع الطلب إنما انخفاض الإنتاج والعرض في السوق النفطي وذلك نتيجة الصراعات السياسية.⁽³⁾

¹ - داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013، ص 11.

² - US Département of sat « oil Embargos », 1973-1974, oil the historia, october1,2013

<https://history.state.gov/milestone/1969-1976/oil-email>

³ - HaouaKahina, « L'impacte des fluctuations du prix du Pétrole sur les Indicateurs, Economiques en Algerie », Mémoire magister en sciences Economique, Université de Tiziouzou, 2012, p59

ثانيا: صدمات الطلب: هي الصدمات التي تظهر فيها استجابة السعر الحقيقي للنفط الخام للتغيرات في الطلب عليه، "هاميلتون Hamilton" (2008) أكد أن الآلية الرئيسية التي تؤثر من خلالها صدمات النفط الأمريكية و كيفية تأثيرها على الصناعات، حيث تلفت معظم الشركات الأمريكية صدمات الطاقة أكثر من صدمات في الطلب على منتجاتها (صدمة تكلفة إنتاج المنتجات)، كما ترتبط صدمة الطلب بالوضع الاقتصادي للبلد لأن التوسع الاقتصادي يشجع على استهلاك النفط، مثال على ذلك أزمة 2008 التي زاد فيها الطلب على النفط لاسيما في البلدان الناشئة في ظل التوسع الاقتصادي الكبير لتلك الفترة، لذلك يؤدي هذا النوع من الصدمات إلى تغير كمية الإنتاج من النفط للدول المصدرة، التي بدوره يولد تغير حاد في أسعار النفط بعد فترة من الزمن، وإمكانية استمرارها في المدى المتوسط. (1)

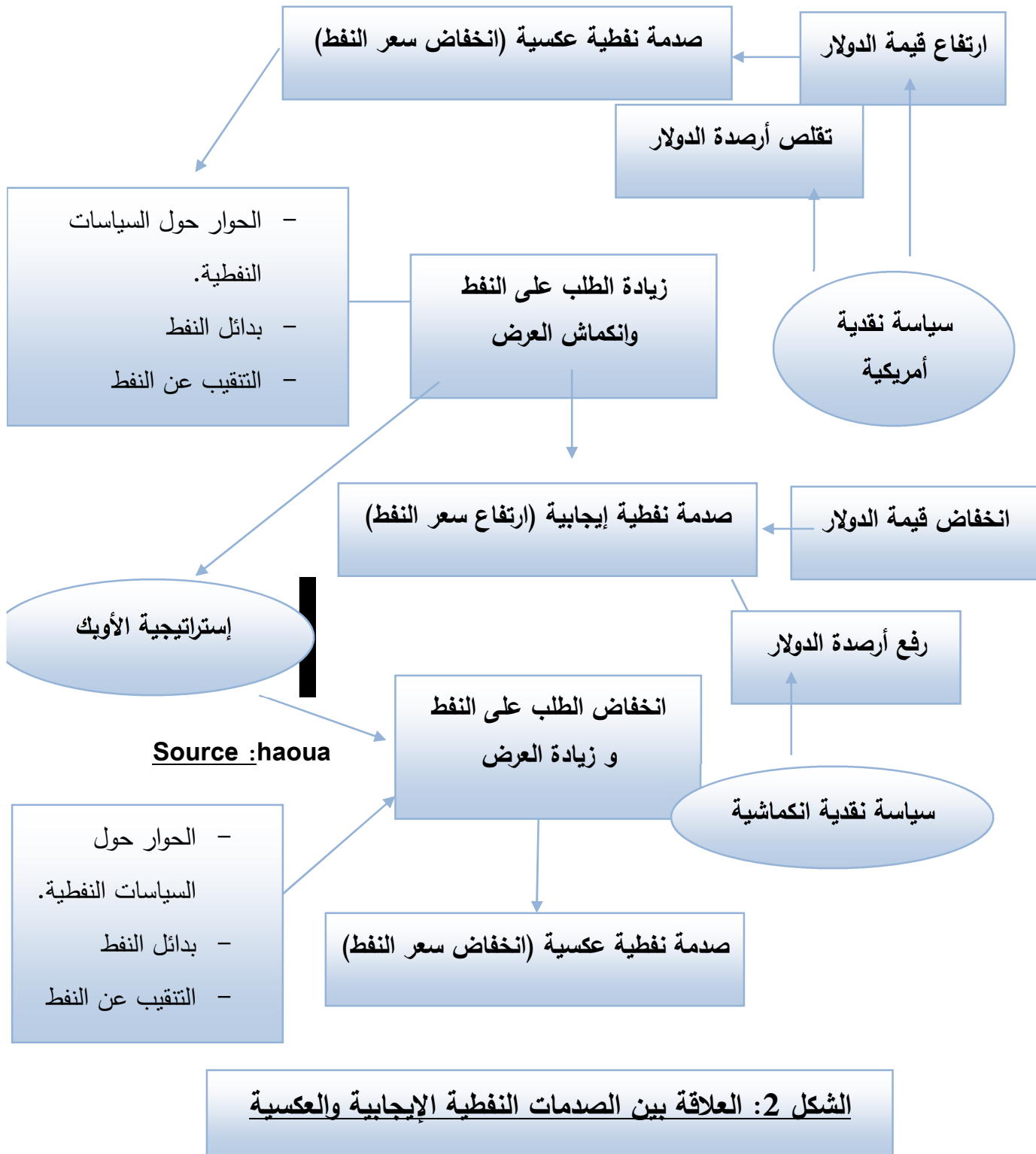
ثالثا: الصدمات الإيجابية و الصدمات العكسية:

✓ الصدمات الايجابية تتمثل في أزمة 1979م

✓ الصدمات النفطية العكسية تتمثل في الأزمات التالية : الأزمة النفطية لعام 1986م والأزمة النفطية عام 2014م.

¹ – Lutz Kilian, oil price volatility, origins and effects, working, paper series N° 02 (January 2010), p24.

تبين العلاقة بين هاتين الصدمتين من خلال المخطط التالي:



Source :haoua Kahina, « L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs Economique en Algérie », Mémoire Magister en science économique, Université de Tiziouzu, 2012 ; P60.

يوضح الشكل رقم: (02) العلاقة بين الصدمات النفطية الإيجابية والصدمات المعاكسة، حيث تمثل الصدمات الإيجابية "Positive shocks" التغيرات في أسعار النفط بالارتفاع والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حجم الإنتاج و العمالة في الأجل القصير لدى الاقتصاديات المصدرة للنفط، وقد تؤدي إلى حالة الركود الكبير في الأجل الكبير الطويل، أو الصدمات السلبية أو العكسية "Negativeshocks" تمثل التغيرات المفاجئة في أسعار النفط بالانخفاض والتي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حجم الإنتاج و العمالة بالنسبة للدول المصدرة، كالصدمة النفطية العكسية لسنة 1986 والتي أدت انخفاض أسعار النفط بصفة مفاجئة بعد نجاح وكالة الطاقة الدولية في إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة وعدم قدرة الشركات الأمريكية على تسويق النفط داخل الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أسباب الصدمات النفطية

للصدمة النفطية أسباب عديدة منها ما هو متعلق بالعرض ومنها ما هو متعلق بالطلب باعتبارهما لهما تأثير على الأسعار الحقيقية للنفط. لذلك سوف نتطرق إلى أهم هذه الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمات النفطية.

أولاً: قيود المعروض النفطي:

و من أهم الأسباب المتعلقة بقيود المعروض النفطي ما يلي:

- ✓ مشكلة تقلب الأسعار الحقيقية للنفط تعود إلى عراقيل مفروضة على تدفق النفط و التي قد تعود إلى إحداث سياسية.
- ✓ استخدام النفط في العديد من الشركات النفطية في تحقيق مصالحها واعتباره سلاح سياسي يضغطون به على الدول.⁽²⁾
- ✓ تباطؤ الاستثمارات نتيجة ارتفاع تكاليف النفط يمكن اعتباره من أهم الأسباب وراء انخفاض الإنتاج النفطي، إضافة إلى عدم الانتظام والتفاهم بين دول الأوبك و الدول خارج الأوبك في إمدادات السوق بالنفط، حيث مجلة الأوبك زيادة الإنتاج سنة 2003 بمقدار 2.4 مليون برميل بينما زاد الإنتاج خارج الأوبك في نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون برميل يومي.

ثانياً: مشاكل الطلب على النفط

و من أهم هذه الأسباب ما سوف نذكره حيث تتمثل في:

¹ - سلمى مميش، "اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية (دراسة قياسية، 1986، 2015، مذكرة شهادة ماستر، تخصص

مالية ونقد، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص63.

² - سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار"، مجلة الباحث، العدد 09، 201، ص 214.

يعود عادة ارتفاع الطلب على النفط إلى تزايد الحاجة إليه باعتباره عنصر ضروري في الاقتصاد الحديث، وذلك من أجل الاستهلاك الفوري في عمليات إنتاج المنتجات المكررة مثل: البنزين، زيت التدفئة، و وقود الطائرات.

و تظهر كثافة استخدامه خصوصا في الاقتصاديات الناشئة نظرا لنمو الاقتصادي السريع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نمو استهلاك النفط في الصين لوحدها بنسبة 35% خلال الفترة من 2003-2007 أي ما يقارب معدل 9% سنويا، و لا يزال استهلاك الفرد في كل من الصين منخفضا للغاية مقارنة بالدول مرتفعة الدخل، بمعنى أن أي احتمال لنمو الدخل المتاح في هذه الدول سوق يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر، من هنا يتبين أن عوامل السوق سوف تستمر في تأكيد ضغطها على الأسعار.⁽¹⁾

ثالثا: دور التوقعات في السوق الفعلية للنفط الخام

و تتمثل هذه الأسباب في:

- ✓ هنا تظهر لنا ما يسمى بصدمات الطلب للمضاربة المادية في سوق النفط على شراء النفط للاستهلاك المستقبلي و ليس الحالي.
- ✓ توقع حدوث العجز في المستقبل له تأثير على تدفق إمدادات النفط و الطلب عليه.
- ✓ ارتفاع السعر الحقيقي للنفط في المستقبل يعتبر حافزا لتخزين النفط وذلك لاستخدامه مستقبلا مما يقلل من استهلاكه حاليا.
- ✓ وأيضا من أهم الأسباب الضغوطات على الطلب المضاربة لعبت دورا هاما خلال العديد من الفترات الزمنية.

رابعا: تزايد دور منظمة البلدان المصدرة للبترول OPEC:

- ✓ تهدف منظمة الأوبك إلى تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل الحصول على أسعار عادلة و مستقرة لمنتجات النفط، كما تضمن عائد عادل لرؤوس الأموال المنتجة له.
- ✓ الحصول على إمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.
- ✓ ترتبط قراراتها بالتغير في الأسعار الفورية للنفط.
- ✓ السيطرة على الصناعات النفطية المحلية في البلدان المنظمة في OPEC.
- ✓ يعتبر اتخاذ القرار الأخير في تسعير النفط في السوق العالمية راجع إليها.
- ✓ عند حدوث انهيار في أسعار النفط فإن حصة منظمة الأوبك تنخفض في السوق النفطي و تحدث طائفة اقتصادية شديدة للعديد من الدول الأعضاء.

¹ - سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسية المالية في الجزائر"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 213-214.

- ✓ عند ارتفاع الأسعار النفطية فإن حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط تزداد.
- ✓ ظهور المتحدين خارج الأوبك إضافة إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك OPEC.

خامسا: زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: ⁽¹⁾

إن التوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا للاستثمار في السلع الأساسية، وباعتبار أن النفط أحد أهم هذه السلع لذلك تعتبر التوقعات أحد الدوافع المشجعة لدخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية وكون أن العلاقة بين عائدات السلع الأساسية وارتفاع معدلات التضخم طردية، لذلك يدخل المستثمرين في سوق النفط للتحوّل من مخاطر التضخم وضعف الدولار، وقد ساهمت الابتكارات المالية في سوق النفط إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع الأسعار دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة (شراء النفط لغرض إعادة بيعه بسعر أعلى بدلا من استخدامه لأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط، وخلال السنوات الأخيرة الماضية بدأت "العقود المستقبلية futur « contract للنفط ترتفع من سنة لأخرى حتى فاقت الكمية الفعلية من إنتاجه واستهلاكه، حيث ظهر ما يسمى بـ: "البراميل الورقية" Barrels paper « و نتيجة لزيادة الطلب عليها زاد الهلع في الأسواق إزاء الارتفاع المتواصل للأسعار، مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من التحوط من هذا الارتفاع عن طريق دعم مخزوناتهم النفطية، مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب و المخزون للضغط على الأسعار.

¹ - براهيم بلقطة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة: حالة الدول العربية، 2009-2000، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص

المبحث الثالث: أهم الصدمات التي عرفتھا السوق النفطية

هناك مجموعة من الصدمات التي عرفتھا السوق النفطية وذلك من خلال المفاجئ في الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض وكانت لها آثار كبيرة على اقتصاد الدول سواء المنتجة أو المستهلكة وسنذكر أهم الأزمات النفطية.

للتعرف على أهم هذه الصدمات قمنا بتناول ثلاثة مطالب، مطلب الأول يعرف أسباب أزمة النفطية 1973، أسبابها، نتائجها، والمطلب الثاني أزمة 1986 أما المطلب الأخير فتحدثنا فيه عن الأزمة النفطية 2008.

المطلب الأول: الأزمة النفطية 1973:

من خلال هذا المطلب سنتعرف على تعريف الأزمة النفطية، الأسباب التي أدت إلى حدوثها وبالإضافة إلى النتائج المترتبة عنها.

أولاً: تعريف الأزمة النفطية 1973

استخدمت مصر وسوريا النفط سلاحاً ضد إسرائيل في حرب أكتوبر حيث قررت منظمة الأوبك منع تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل، المقاطعة دامت 5 أشهر ولو تستمر لكن أثرها استمر وهي أول أزمة تغطية وها قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك بإعلان خطر نفطي. وأطلق عليها اسم تصحيح الأسعار النفطية وإعادة تقييم البديل بقيمة الحقيقية والتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث أنه في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط في جانب واحد لتقفز الزيادة من 3 إلى 12 دولار للبرميل الواحد أي ارتفاع الأسعار بنسبة 400%⁽¹⁾

ثانياً: أسبابها

هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الصدمة و من أبرزها.⁽²⁾

✓ التأميمات النفطية التي قامت بها بعض الدول النفطية و من أبرزها هذه الدول: العراق، الجزائر، ليبيا.

✓ الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط وبمعدلات عالية ولاسيما الدول الصناعية الكبرى لتكوين المخزون النفطي الإستراتيجي، والتي تخلت عن بعض مصادر الطاقة كالفحم الحجري وتحولت نحو زيادة الاعتماد على النفط بشكل كبير.

¹- بوزيان محمد، عبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أدار المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص 178.

²- محمد صالح سليمان الكبسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، "دراسة تحليلية لصدّات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلة 24، سنة 2018 ص ص 260-261.

- ✓ عجز الدول الصناعية عن خفض استهلاكها (معامل استهلاك الطاقة) بسبب تكيف هذه الدول على سياسة النفط الرخيص خلال عقد الستينات.
- ✓ تناقص الفجوة ما بين العرض و الطلب في السوق والتي سائدة طول فترة الستينات وما رافقها من انخفاض مستمر في أسعار النفط.
- ✓ أزمة الدولار الأمريكي وتداعياتها ولاسيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون "Richard Nixon" في توقف تحويل الدولار ذهب مما أدى إلى انخفاض من القوة الشرائية للعوائد النفطية التي كانت تستهلكها الدول النفطية المنتجة.
- ✓ اندلاع حرب أكتوبر واستخدام العرب النفط كسلاح في المعركة، وفرض الخطر النفطي على كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ اجتماع الوزراء العرب في عام 1973 والتي تمخض عنه نتائج مهمة بشأن تخفيض الإنتاج نسبة 25% كمرحلة أولى ثم تليها خطوات لاحقة بالتخفيض نسبة 5% شهريا، والتي أعدت الفترات الأولى لارتفاع الأسعار في سوق النفط.
- ✓ تزامن مع قرار انخفاض الإنتاج بعد اجتماع الوزراء العرب انخفاض الإنتاج في كل من الولايات المتحد و فنزويلا.
- ✓ التوقف الذي حصل في ضخ النفط السعودي عبر أنابيب (التايلين) والتي كانت تعد المنفذ الرئيس لصادرات النفط السعودي إلى موانئ الحجر المتوسط.
- ✓ التخفيضات التي حصلت في إنتاج كل من الكويت وليبيا (2.2/مليون/برميل/يوم) من النفط الخام بعدما كانت (3.6/مليون/برميل/يوم)
- ✓ أيضا الاعتبارات طويلة الأجل و التوقعات التشاؤمية دورا مؤثرا على قوى العرض والطلب وتأثيراتها على الأسعار ولاسيما في بداية السبعينات والتي ولدت ارتفاع كبير في الطلب نتيجة للانخفاض الذي حصل في أسعار النفط في نهاية الخمسينات وبداية منظمة الأوبك بعد مرور عقد على تأسيسها وأخذت دورها بصورة مباشرة كاتحاد قوى لمنتجات النفط في إطار منظمة الدول المصدرة وبشكل كارثي، حيث استطاعت أن ترفع الأسعار⁽¹⁾ بسبب أن كل من العرض والطلب منخفض المرونة في الأجل القصير، وأن ارتفاع الأسعار لا تؤدي إلى نقص الطلب أو انخفاضه في الجبل القصير بسبب صعوبة التحويل إلى مصادر بديلة للطاقة، وهنا نجد أن هذه الأزمة جاءت جراء وجود زيادة كبيرة في الطلب حيث قابلها انخفاض كبير في العرض وذلك تراجع دوافع جيوسياسية أو اقتصادية.

¹ - محمد صالح سلمان الكبسي، عبد الحميد الهادي حميد اللامي، "دراسة تحليلية لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب و النتائج"، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: نتائجها: جاءت هذه الصدمة وفق أسباب مختلفة أثرت على السوق النفطية، إضافة إلى أن هذه الأخيرة خلفت جملة من النتائج حيث تمثل في: ⁽¹⁾

✓ أنها مرحلة سيطرة الشركات النفطية في إنتاج واستخراج النفط، وبدأت الدول النفطية المنتجة يأخذ دورها الأساسي في السوق النفطية، فضلاً عن فرض سيادتها على الثروة الطبيعية وتحديد أسعار النفط دون الرجوع إلى الشركات النفطية.

✓ ارتفاع مداخل الدول المنتجة بصورة عامة وبشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار النفط من 3.1 إلى 11.2 دولار.

✓ تراجع معدلات النمو العالمية بسبب ارتفاع أسعار النفط والتي تعد المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي للدول الصناعية والولايات المتحدة واليابان.

✓ ظهور نظام جديد لأسعار الأوبك بعد الصدمة والمتمثل بـ "السعر الرسمي للنفط السعودي الخفيف FOB"

✓ الصعوبات الاقتصادية التي عانت منها الدول المستوردة من تضخم وركود طفيف بسبب ارتفاع أسعار النفط و تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وظهر مرة التضخم المؤلف من رقمين وأصبح متوسط التضخم 10% بالنسبة لدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (المعروف بالتضخم الركودي) وعد كارثة في الأدبيات الاقتصادية.

✓ نتيجة للتحويلات التي شهدتها السوق النفطية سوق المنتجين بعد أن كانت سوق للمشتريين لنصف قرن من الزمن تقريباً.

✓ الاهتمام الكبير من قبل بلدان العالم والدول الصناعية والولايات المتحدة واليابان بمصادر بديلة للطاقة، ولاسيما تلك التي كانت توصف بأbarها بأنها غير اقتصادية من ناحية الكلفة.

إلا أنها بعد صدمة 1973 وارتفاع الأسعار أصبحت اقتصادية ويمكن استغلالها، فضلاً عن إنشاء منظمة للطاقة الدولية تقي بشؤون الدول المستهلكة وكيفية تنظيم الطلب من خلال السياسات والقوانين التي اعتمدتها من أجل تقليل الاعتماد على النفط وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

✓ تحولات التي حققت في مراكز الإنتاج من خارج دول الأوبك بعد ما كانت تشكل نسبة هامشية وضيئة رئيسية في توازن السوق وسوق نتبين أثار هذه الدول في الصدمات المقبلة بصورة أكبر.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية 1986

وهنا ستعرف على تعريفها، أسبابها ونتائجها وذلك من خلال:

¹ - محمد صالح سلمان الكبسي، عبد الحميد الهادي حميد اللامي، "دراسة تحليلية لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب و النتائج"، مرجع سبق ذكره.

أولاً: تعريف الأزمة النفطية 1986

لقد جاءت هذه الأزمة معاكسة للصدمة النفطية الأولى والثانية، حيث أنهما كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، حيث مرت أسواق النفط بعدة تغيرات في أسعار النفط منذ السبعينيات فأزمة 1986 أبرزها لكنها كانت مغايرة عن سابقتها من حيث الأسباب والآثار ما أدى إلى تسميتها بالصدمة المعاكسة⁽¹⁾

فقد بقيت أسعار النفط في تزايد مستمر طوال سنة 1980 حيث تم تعديل السعر القياسي من 24 دولار إلى 26 دولار مع تواصل الأسعار الفورية في تزايد إلى غاية ديسمبر 1980 بلغت 40.60 دولار إلا أن الاختلاف بين السعر الرسمي والفوري كان واضحاً خلال هذه الفترة في أكتوبر 1981 بعد قرار منظمة الأوبك إلقاء الأسعار على مستواها تراجعت أسعار فورية في نهاية عام 1982 بمعدل 3 دولار إلا أن وصلت إلى 30.92 دولار حول العام 1983 ارتفعت أسعار النفط إلى 34 دولار لكن في شهر فيفري من نفس العام وبقرار منظمة الأوبك تم اتفاق على خفض الأسعار إلى 30 دولار.⁽²⁾

لكن الأمر لم يتوقف عن هذا الحد بل استمرت الأسعار في الانخفاض خلال عام 1984 إلى مستوى 28.1 دولار ومع حلول 1985 قدرت الأسعار بـ 27.5 دولار للبرميل،⁽³⁾ وبقيت الأسعار في التدهور وفي نهاية شهر الأول من عام 1986 شهدت الأسعار انخفاض حاد بلغ 17.7 دولار في منتصف العام قدرت أسعار النفط بـ 13 دولار للبرميل.

حيث أثرت أزمة 1986 سلباً على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة أدت بالجزائر إلى تبني خيار اقتصاد السوق.

ثانياً: أسبابها:⁽⁴⁾

أهم الأسباب الذي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986.

✓ الغش الممارس بين أعضاء الأوبك، في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي ولكن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 12.5 مليون برميل في اليوم.

¹ - دريس أميرة مرجع سبق ذكره، ص 117.

² - حجاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزات المدفوعات حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد التاسع، المجلة الأولى جوان 2016، ص 06.

³ - السعيد ربيع، "التطور التاريخي للسعار البترول وأثره في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة شهادة ماستر تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2012-2013، ص 10.

⁴ - موي سمية، "مرجع سبق ذكره" ص 79-80.

- ✓ انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى، من أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط تجاوز 4% سنة 1985 مما أثر على حصة أوبك في السوق النفطية بحوالي 10 مليون برميل يوميا.
- ✓ المناخية بين الدول الأوبك ودول خارج الأوبك أدى ظهور دول جديدة منتجة للنفط وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل: بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

ثالثا: نتائجها

- ✓ اتجهت الأوبك نحو سياسة أسعار السوق و التخلي عن سعر البيع الرسمي فنتج عنه ظهور أسعار مرجعية جديدة مثل برانت.
- ✓ ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987 و إلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1988.
- ✓ تقلص عدد الآبار المكتشفة في 1900 سنة 1986 إلى 600 بئر سنة 1989 أدى إلى انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض أرباح الشركات النفطية.
- ✓ انخفاض التدفقات النفطية بين دول الأوبك ودول الأوروبية.
- ✓ انخفاض النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، حيث تدهور نمو الناتج الخام للدول المصدرة للنفط سنة 1982-1987 مقارنة بفترة السبعينات من 1.1% إلى 5.9%.
- ✓ انخفاض أسعار النفط أدى إلى زيادة الديون للدول المصدرة للنفط وذلك لتعويض إيرادات النفطية.
- ✓ انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط حيث بلغت وفراق دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة نفقات حوالي 45 مليار دولار.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الأزمة النفطية 2008

في هذا المطلب سنتعرف على تعريف هذه الأزمة، أسبابها و نتائجها على التوالي وذلك كما يلي:

أولا: تعريف الأزمة النفطية 2008:

لقد جاءت هذه الصدمة تزامنا مع أزمة الرهن العقاري، في هذا العام كانت أسعار النفط مرتفعة حيث بدأت في الارتفاع في منتصف 1999 ليستمر ارتفاع حتى يصل 147 دولار للبرميل 2008.

¹ - قويدر قوشيش بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن أعمار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط تقادى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ثانيا: أسبابها

كانت هذه الأزمة نتيجة لأسباب عديدة من أبرزها⁽²⁾

✓ الاضطرابات السياسية والأمنية في دول المنتجة للنفط قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض.

✓ المضاربة على البترول من خلال المستثمرين في الأسواق المالية بعمليات شراء عند انخفاض الأسعار والبيع عند ارتفاعه بغرض سرعة في تحقيق الأرباح.

✓ الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: أن حدوث الكوارث والأعاصير في البلدان المصدرة للنفط من شأنه أن يؤثر على كميات المعروضة من النفط مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار، والعكس صحيح.

✓ الطلب على النفط في حالة عدم توازن العرض والطلب قد يؤدي إلى آثار غير مرغوبا فيها ففي حالة زيادة الطلب على النفط مقابل نقص مخزونة أي انخفاض العرض يمكن من أن يسبب التذبذب في الأسعار.⁽³⁾

✓ استمرار العامل السياسي في التأثير مستقبلا.⁽⁴⁾

بالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك سببين آخرين وهما:

✓ تزايد الطلب على النفط في السنوات الأخيرة من قبل الصين، الهند وروسيا.

¹ - مريم شطيبي محمود (14 ماي 2015)، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط عند الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال القدرة المنظمة في فرض قسم الاقتصاد لإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الكلية الشرعية والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر، ص 04.

² - غربي أسماء، بلمنصور إيمان، "أثر تقلبات أسعار البترول على الأجيال الحقيقية في الجزائر دراسة قياسية 1980، 2015"، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي بلحاجاوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2018، ص 36.

³ - مهدي هند: صباغ رفيقة، نريد رسمية، "الأزمة المالية العالمية وتداعيات على أسعار النفط حالة الجزائر"، مداخل مقدمة في ملتقى الوطني سطيف تحت عنوان، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحكومة المالية 20-21 أكتوبر 2006، ص 41.

⁴ - نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد عيسى، "تغيرات أسعار النفط، وعوائده"، مجلة جامعة نشر للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة 29، العدد 1، 2007، ص 14.

✓ موقع البترول ضمن الطاقة المختلفة كونه الأرخص والقادر على الاستجابة لكل الاستعمالات حيث يمثل 95% من الطاقة المستعملة في المواصلات وأساس الصناعات عديدة.⁽¹⁾

ثالثا: نتائجها

وقد ترتب عن هذه الأزمة عدة نتائج سنذكر أهمها:⁽²⁾

- ✓ اختلال سوق النفط بسبب تذبذب الأسعار ومنه تأثير على مختلف اقتصاديات الدول الصناعية المنتجة للنفط.
- ✓ انخفاض استهلاك العالمي للنفط بسبب تطور اقتصاديات الدول المستهلكة
- ✓ تسريح العمال بسبب انخفاض الإنتاج النفطي.

¹ - دحاوي عربية سعاد، "أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، (1970-2016)، مرجع سبق ذكره ص ص 81-82.

² - غربي أسما، بلمنصور إيمان، "أثر تقلبات أسعار البترول على الأجور الحقيقية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

خلاصة:

ورد في هذا الفصل مختلف التعريفات النظرية، الخاصة بمادة النفط وكل ما يدور حول هذا المورد الناضب من تاريخه، بالإضافة إلى سعر النفط وأنواع سعر النفط والمتمثلة في السعر المعلن والسعر الحقيقي سعر الإشارة سعر الكلفة الضريبية سعر الفوري السعر المستقبلي، والسعر السوقي، والمحددات التي تؤثر في العرض النفطي والطلب النفطي للسلعة وتطرقنا إلى الأسواق النفطية التي يتم التعامل فيها بأهم مصدر للطاقة وهو النفط وهناك نوعين من الأسواق السوق الفردي و الأسواق الآجلة المستقبلية ويتمثل المتدخلون في هذه الأسواق من ناحية الدول المنتجة و من ناحية الدول المستهلكة.

وبما أن السوق النفطية حساسة لمختلف الأحداث السياسية و الاقتصادية هذا ما يجعل الأسعار النفط لا تعرف الاستقرار و يولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير من الاقتصاد دول العالم خاصة الأزمات التي شهدتها أسعار السلع من أبرزها أزمة 1973 وأزمة 1986 وأزمة 2008.

الفصل الثالث :

عرض لتطور أسعار النفط قبل و بعد الأزمة النفطية
2014 و أهم التبعات و التداعيات لمواجهتها في الجزائر.

تمهيد:

واجه العالم صدمات نفطية متعددة مست كل الدول سواء المصدرة أو المنتجة لمادة النفط، بحيث هناك أزمات حدثت بسبب ارتفاع الأسعار النفطية في الأسواق العالمية وأخرى حدثت بالعكس أي انخفاض الأسعار هذا أثر على السياسة النقدية في الجزائر باعتبارها دولة من الدول المصدرة للنفط وباعتباره مصدرها التمويلي الذي تعتمد عليه في اقتصادها.

من بين الأزمات التي أثرت في الاقتصاد الجزائري الأزمة النفطية لعام 2014 التي انخفضت الأسعار فيها انخفاض حاد. بحيث شهدت أسعار النفط تراجع كبير بعد منتصف عام 2014 وهذا راجع إلى التفاعل بين قوى العرض والطلب اللذان يعتبران من أساسيات السوق، أدى هذا الانخفاض إلى أزمة حقيقية خاصة على الدول المصدرة، مثل الجزائر.

قد جاءت هذه الأزمة نتيجة جملة من الأسباب تتمثل في ارتفاع إنتاج النفط الصخري، تزايد المعروض من النفط في الأسواق (تخمة عرض النفط)، ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة، ارتفاع سعر صرف الدولار والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك (لبلدان المصدرة للنفط)، بالإضافة إلى انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية.

هذه الأزمة خلفت وراءها العديد من النتائج على الدول منها الجزائر التي بدأت فيوضع مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة، حيث أن في هذه الأخيرة لم تستقر الأسعار فكانت متغيرة بعد وقبل الأزمة، ولقد كانت لها جملة من الآثار والتبعات على الوضعية النقدية للجزائر، وهذا ما جعل بالضرورة لبنك الجزائر بحتمية النظر إلى السياسة النقدية ووضع تداعيات للتصدي للأزمة وفي هذا الفصل سنقوم بالإلمام:

✓ **المبحث الأول: الأزمة النفطية لعام 2014**

✓ **المبحث الثاني: تطور أسعار النفط خلال الأزمة النفطية لعام 2014.**

✓ **المبحث الثالث: تبعات الأزمة النفطية والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في مواجهة هذه التداعيات.**

المبحث الأول: الأزمة النفطية 2014 أسبابها وإجراءات التصدي لها

على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة التي شهدها العالم، واجه صدمة جديدة سنة 2014 أثرت على أسعار النفط وذلك من خلال أن هذه الأخيرة عرفت انخفاض كبير في هذه الأسعار وذلك منذ انهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على هذه الأزمة، الأسباب التي أدت إلى حدوثها والنتائج والآثار المترتبة عنها والإجراءات المتبعة لمواجهتها.

المطلب الأول: تعريف الأزمة النفطية 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض النقدي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها في تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد إلى توازنات إقليمية وجيوسياسية، وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50٪ منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهايار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.¹

اختتمت أسعار النفط عام 2014 عند مستويات منخفضة قياسية في خمس سنوات ونصف، وتراوح سعر خام برنت عند مستويات 57 دولار للبرميل كما وصل سعر الخام الأمريكي إلى مستوى قريب من 53 دولار للبرميل.²

¹ - مريم شطبي، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص4.

² - النفط يودع عام 2014 عند أدنى سعر في 5 سنوات. 17,03/06/2020: 18 http://www.arabic.nt.com

من خلال هذا الجدول نلخص تطور الأسعار من بداية منتصف 2014 إلى غاية ديسمبر 2015.

جدول رقم 1: تطور أسعار النفط في السوق العالمية (جوان 2014 - ديسمبر 2015)

الوحدة: دولار للبرميل

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
جوان 2014	112.23	مارس 2015	56.14
أوت 2014	99.31	جويلية 2015	53.10
أكتوبر 2014	89.63	أكتوبر 2015	48.84
ديسمبر 2014	16	ديسمبر 2015	39.19

المصدر: منتدى الشروق الجزائري، 14/02/2018 على الساعة 11:00

فبعد تسلسل دام ثلاث أعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدر بـ: 105 للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي -2011 جوان 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014، وازدادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014، لتستمر سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فانتقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 إلى نحو 40 دولار 2015، لينخفض بما يفوق 50% عما كان عليه سابقا، كما انخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل إلى ما يعادل 37 دولار للبرميل، واستمر هذا الانخفاض رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015 و 2016 على التوالي وانخفضت معه أرباح الشركات الأمريكية مما اضطرها إلى الاستغناء على ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مائتي ألف في الصناعة وظائفهم.¹

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية 2014

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى أزمة حقيقية خاصة للدول المصدرة حيث نستعرض في هذا المطلب إلى أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاضه ومنه يمكن تقسيم أسباب الأزمة النفطية 2014 إلى مايلي:

¹ - قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، 2017، جامعة الجزائر 3، ص 181.

أولاً: تزايد المعروض من النفط في الأسواق (تخمة عرض النفط): شهدت أسواق النفط العالمية تخمة من المعروض النفطي على الرغم من تراجع المستمر للأسعار.¹ حيث أدى استمرار الإنتاج القومي في السعودية إلى زيادة تخمة المعروض بينما تضرر منتجو النفط بشدة في الولايات المتحدة.² ومن الملاحظ أن الكميات المعروضة من النفط ارتفعت خلال شهر ديسمبر 2015 بمقدار (0.2 مليون برميل يوميا) أي نسبة (0.2%) مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 89.7 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بحوالي 2.2 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق.

ثانياً: ارتفاع إنتاج النفط الصخري: عرف إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية قفزة نوعية مذهلة، حيث عرف نمو كبيراً مع استحداث تقنية الكسر الهيدروليكي استخراج النفط والغاز من بين الصخور الشبكية من مكانها في أعماق الأرض، وهذا التوجه الأمريكي كان من الأسباب الرئيسية في تهاوي أسعار النفط عالمياً مع زيادة التدفق في السوق الدولية.³ حيث تلغى المستثمرين إلى استخراج النفط الصخري من الأماكن التي يصعب استخراجها منها من قبل بسبب ارتفاع تكاليفه.

ثالثاً: ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة: فقد ارتفع الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريباً خلال الست سنوات الماضية وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات الأسبوعية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في الوقت ازداد فيه إنتاج كندا والعراق وروسيا لا توجد إشارة إلى هبوط الإنتاج بالولايات المتحدة يكفي حالياً لدفع الأسعار عام 2016.⁴ حيث بلغ إنتاجها النفطي 12 مليون برميل يوميا سنة 2014.

رابعاً: ارتفاع سعر صرف الدولار: هي الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط هي ارتفاع الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، ومنه أن ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط، وهذا الارتفاع ساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أوروبا والصين.

خامساً: التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغييراً في السلوك الاستراتيجي للمنظمة خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير، الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماماً مما قامت به المنظمة خلال فترة

¹ - <http://www.alkalimaonline.com/?Ps714346.accessed12/05/20.at:12:59>

² <http://www.raga.com/mob/Getpage/f64516034dff5183e118b8510e8.awessed:09/06/20at13:17>

³ - Tim Bowher, Falling oil prices : who are the winners and losers. BBC. news business, 20/05/2020. p3

⁴ - <http://www.aljazeera.net/renews/business,17:30,02/06/2020>.

الأزمة المالية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.¹

سادسا: انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية: عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها دول مصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج وهو ما خالف التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أكبر في الأسعار.²

المطلب الثالث: نتائج الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في أزمة 2014

لقد خلفت الأزمة النفطية لعام 2014 العديد من النتائج على الاقتصاد الجزائري مما أدى الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة وذلك بهدف استقرار الاقتصاد في البلاد وعدم الوصول إلى أزمات أخرى فيه.

أولا: نتائج الأزمة النفطية: لقد كانت هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث الأزمة النفطية لعام 2014 مما خلق العديد من النتائج على الدول وسنذكر أهم النتائج فيمايلي:³

- عجز الموازنة التجارية بنسبة 50٪ حيث قدر عام 2015 بـ 9.4 مليون برميل يوميا.
- تخفيض نفقات الدول المتأثرة خاصة الدول العربية.
- التأثير على العملات الدول العربية، ومنه تدني النمو الاقتصادي وظهور البطالة.
- تراجع النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض أسعار النفط أدى إلى توقف الطلب على النفط.
- إفلاس بعض الشركات المنتجة لزيوت التقليدية منها (سامسون) بالإضافة إلى 19 شركة أخرى بسبب عدم القدرة على التصدير إلى خارج أمريكا.
- عدم تدخل منظمة أوبك في موازنة العرض والطلب واتخاذ قرار في نوفمبر 2014 بتخفيض إنتاجها.
- خسارة دول أوبك وروسيا حوالي 400 مليار دولار و130 مليار دولار على التوالي في عام واحد.

¹ - أوزان حسين، كرفاج أسماء، "أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الحيلاتي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، سنة 2016-2017، ص 22.

² - يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، دراسة قياسية على الفترة (1970-2014)"، أطروحة شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر سنة 2017-2018، ص 65.

³ - غربي أسماء، بلمنصور إيمان، "أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الحقيقي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2015" مذكرة شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي بلحاج شعيب - عين تموشنت الجزائر، 2017-2018، ص 40.

إن انخفاض الأسعار بصورة مفاجئة وسريعة يؤثر في البلدان المصدرة التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، والذي يشكل المصدر الرئيسي للموازنة مما يؤثر سلبا على تقليص الإنفاق وضغوطات مالية صعبة لا سيما على الدول التي لا تمتلك صناديق سيادية أو سياسة نقدية سليمة وقوية فإنها سوق تكون عرضة لانخفاض أسعار صرف عملاتها وارتفاع معدلات أسعار التضخم.¹

ثانيا: الإجراءات اللازمة لتصدي انهيار النفط لسنة 2014: عقب النتائج التي خلفتها أزمة 2014 لجأت الحكومة الجزائرية إلى جملة من الإجراءات المتمثلة فيما يلي:²

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصة مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016-2017 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترتيب الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة إلى التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقر بموازنة 2016-2017 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة .

¹ - محمد صالح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميداللامي، "دراسة تحليلية لصدمة أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج"، مرجع سبق ذكره، ص 272.

² - أوزان حسين، كرفاج أسماء، "أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014"، دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)، مرجع سبق ذكره ص 25.

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط خلال الأزمة النفطية لسنة 2014

تعتبر التقلبات في أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الجزائري بحيث كانت الأسعار بعد وقبل الأزمة مختلفة بحيث بعد الأزمة انخفضت أكثر، في هذا المبحث سوف نقوم بالإلمام إلى: المطلب الأول الذي سوف نقوم باستعراض بعض الإحصائيات والأرقام لأسعار النفط قبل الأزمة والمطلب الثاني استعراض أرقام وإحصائيات أسعار النفط للسنوات الموالية للأزمة.

المطلب الأول: تطور أسعار البترول قبل الأزمة النفطية خلال الفترة 2010-2013

كل صدمة من الصدمات التي مر بها العالم بأسعار النفط بحيث كل أزمة ولها أسبابها فتارة تكون الأسعار مرتفعة جدا وتارة أخرى منخفضة جدا، ومن بين هذه الأزمات أزمة 2014 التي عرفت أسعار النفط انخفاضا وهنا سوف نتعرف على أسعار البترول قبل حدوث الأزمة.

يعود تذبذب أسعار النفط في أغلب الأوقات خلال 2010 إلى عوامل متعددة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ومنها ما هو خارج عن نطاق ذلك ومن أهمها:¹

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في غالبية الدول المصنعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- النزاعات الجيوستراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا).
- العلاقة غير المستقرة بين العملات الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية (اليورو - والدولار).
- الاستراتيجيات المحلية الموضوعية من طرف الدول الغير نفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة).
- خصائص نمط الاستهلاك الداخلي وكذا الطفرات الناتجة عن اكتشاف الطاقات غير التعاقدية بعد الطفرة النفطية التي عرفت أسعار النفط بداية من العام 2010 وامتدت حتى بداية العام 2014 أين عرفت أسعار النفط ارتفاعا شديدا خالف التوقعات حيث ارتفع متوسط أسعار سلة الأوبك من 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 105.94 دولار للبرميل مع نهاية العام 2013، بنسب قياسية.

ويمكن توضيح تطور متوسط أسعار سلة الأوبك خلال الفترة الممتدة من 2010-2013 من خلال الجدول التالي.

¹ - نصر الدين عيساوي، "تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الربعية-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2016، ص55.

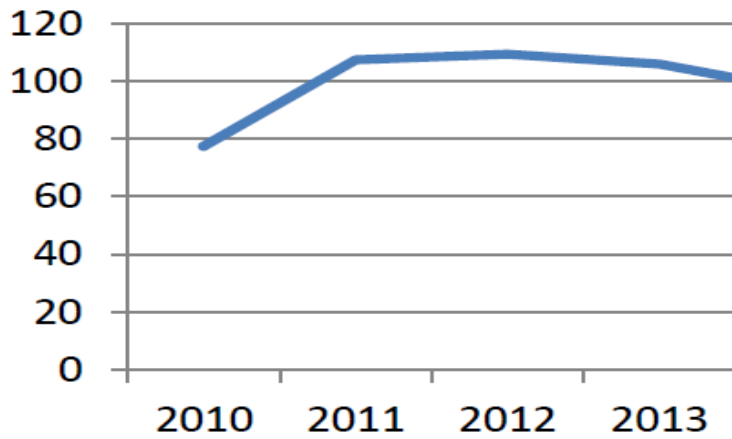
الجدول رقم(02): تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال 2010- 2013.

الوحدة الدولار للبرميل

السنوات	2010	2011	2012	2013
السعر	77.45	107.46	109.45	105.94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك التقارير الإحصائية السنوية، سنوات 2010-2013 متاحة على الرابط التالي : file:/c ;users/USER/Downloads/Annual/205 statistical.pdf.

الشكل رقم(3): تطور متوسط الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال الفترة 2010-2013



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول:

من خلال معطيات الجدول والشكل رقم(1) يمكن ملاحظة بان أسعار النفط قد بدأت ارتفاعها منذ العام 2011 حيث وصل متوسط لأسعار سلة الأوبك إلى 107.46 دولار للبرميل الواحد مقابل 77.45 دولار للبرميل عام 2010، لتصل إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 مشكلة بذلك طفرة نفطية، تقلبات أسعار النفط في الجزائر من 2010-2014 من خلال بعض الجداول سنتعرف على تقلبات أسعار النفط في الجزائر قبل الصدمة النفطية.

أولا: احتياطات النفط الخام في الجزائر: يوضح الجدول التالي تطور احتياجات النفط الخام في الجزائر من عام 2010- 2014.

جدول رقم(03):احتياجات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة عام 2010 - 2014.

الوحدة مليار برميل.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر : OPEC,AnnualStatitital Bulletim,2015,p22

من خلال الجدول نجد أن تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 كان مستقر وثابت بقيمة 12.2.

ثانيا: احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر: يوضح الجدول التالي احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة عام 2010-2014 وقد عرفت ثبات شديد حيث قدر حجمها بـ4504، ويشير هذا الثبات إلى عدم وجود استكشافات جديدة في الجزائر وهوما موضح في الجدول التالي:

جدول: رقم(04) احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطي	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر : OPEC,AnnualStatitital Bulletim,2016,p100

ثالثا: قيمة صادرات النفط الخام في الجزائر من 2010 إلى 2014: من خلال الجدول التالي سنعرض قيمة صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

جدول رقم (05): قيمة صادرات النفط الخام في الجزائر 2010-2014.

الوحدة مليون دولار.

القيمة	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة صادرات النفط الخام	28089	37289	34662	29807	26976

المصدر : OPEC,AnnualStatitital Bulletim,2016,p96

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة صادرات النفط الخام لسنة 2010 قدر بـ : 28089 مليون دولار في حين ارتفعت عام 2011 بـ: 37289 مليون دولار ليعود الانخفاض خلال السنوات 2012، 2013، 2014 .

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول بعد الأزمة النفطية 2014 خلال الفترة 2014-2018.

بعد الأزمة النفطية 2014 عرفت أسعار النفط انخفاض مفاجئ وغير متوقع ومن خلال هذا المطلب نستعرض لبعض الإحصائيات والأرقام لأسعار النفط خلال الفترة 2014-2018، بدأت أسعار النفط بالانهيار ففي منتصف العام 2014 حيث انخفضت بنسبة حوالي 100 دولار في العام 2014،¹ عاد وانهار إلى حدود 30 دولار في بداية عام 2016 ومنذ منتصف العام 2016 عادت وارتفعت الأسعار بشكل طفيف وقد تراوحت ما بين 40 و 50 دولار للبرميل الواحد.²

وفي الفترة الأخيرة شهدت الأسواق تحولات تركت أثارها على إعادة التوازن في الأسواق فقد شهدت إنتاج النفط تراجعاً في أمريكا الشمالية منذ بعض الوقت لما عادت ودخلت إيران سوق النفط العالمي وبالتوازي فقد ازداد إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية والعراق ومع ذلك بتحويل نمو الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الشرق الأوسط جزئياً بتقليص الإنتاج في كل من ليبيا ونيجيريا .

وقد إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في توقعات الطاقة السنوية للعالم 2016. انه تم إنتاج حوالي 4.9 مليون برميل من النفط الخام يومياً من خزانات الولايات المتحدة الأمريكية في خلال عام 2015،³ أو ما يقرب من 50% من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة في تلك السنة.

وبعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016 اتفق الأعضاء في أوبك بقيادة السعودية،⁴ ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا في ديسمبر/كانون أول 2016 على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل اعتماداً من مطلع 2017، ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يومياً من جانب أعضاء في أوبك و 600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين، على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي بين "أوبك" ومنتجين ومنتجين مستقلين سعد خام برنت إلى 55 دولار للبرميل.

مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع 2017 وظهور بيانات رسمية تظهر نسب الخفض في الإنتاج من جانب المنتجين واصلت أسعار الخام صعودها لكن بشكل بطيء.

¹ -تقرير منظمة أوبك الشهري عن سوق النفط (على الإنترنت) يوليو 2014 متوفر على الرابط -http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media

² -تقرير منظمة أوبك الشهري عن سوق النفط (على الإنترنت) فبراير 2016 متوفر على الرابط -http://www.opec.org/opec-web/static-files-project/media

³ - http://www.eia.gov/todayenergy/detail أغسطس 2016

⁴ -رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018 (اطارا من 112 دولار للبرميل الى 27 دولار ثم عاود الصعود الى متوسط 85 دولار 10-10-2018 07:19 http://www.a.a.com.tr/ar/1277523.21/07/2020

وبعود البطء في تحسين أسعار النفط إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

في نهاية النصف الأول 2017 بلغ خام برنت 56 دولار للبرميل وصعد لحدود 61 دولار في نهاية الربع الثالث من ذات العام مع إعطاء لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في أوبك وآخرين مستقلين تراجع معروض النفط في السوق ومع مواصلة أوبك اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل المنتجين والمستقلين. ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولار للبرميل حتى نهاية 2017، وشهدت أسعار برنت تذبذبات عدة لكنها بقيت قرب 66 دولار للبرميل. حتى مايو/أيار 2018 سجلت بعدها ارتفاعات متتالية فوق 70 دولار للبرميل. بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران.

وأعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في ذلك الشهر انسحاب بلاده من الاتفاق النووي وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران، وتعد إيران ثالث أكبر منتج للنفط الخام في أوبك بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 3.8 ملايين وبحجم صادرات يومية 2.1 مليون برميل.

ووقع الانسحاب والإعلان عن تقارير بإمكانية تأثر الإمدادات العالمية. يضاف له نجاح اتفاق خفض الإنتاج ، مد خام برنت في يونيو/حيزران الماضي إلى متوسط 75 دولار للبرميل.

نهاية يونيو حيزران الماضي وجد المشاركون في اتفاق خفض الإنتاج حاجة إلى تقليص حجم الخفض ليبلغ تقليص الإنتاج الجديد 1.2 مليون برميل بدلا من 1.8 يبدأ مطلع يوليو/تموز 2017.

إلا أن أسعار النفط واصلت الصعود مدفوعة بالعقوبات على إيران إذا دخلت الحزمة الأولى منها في أغسطس/أب 2018. متعلقة بعمليات مصرفية وصادرات صناعية، وخلال أغسطس/أب وسبتمبر/أيلول بلغ خام برنت 80 دولار للبرميل ما دفع الرئيس الأمريكي في ثلاث مناسبات للتغريد على تويتر مطالبا "أوبك" بخفض الأسعار فورا.

لكن اجتماعا للمشاركين في اتفاق خفض الإنتاج، استضافت الجزائر يوم 23 سبتمبر/أيلول الماضي رفض فيه المجتمعون تنفيذ أية زيادات في الإنتاج والإبقاء على الأرقام الحالية حتى نهاية 2018، وتفاعلت أسعار النفط مع التصريحات القادمة من الجزائر لسجل خام برنت 84 دولار للبرميل ثم 86 دولار مع قرب دخول حزمة عقوبات ثانية على طهران تبدأ حيز التنفيذ الشهر المقبل¹

¹ - رحلة البرميل النفط 2014 حتى 2018 (إطار) مرجع سابق

الجدول رقم: (06) تطور متوسط أسعار الفورية لسلة الأوبك خلال 2014-2018

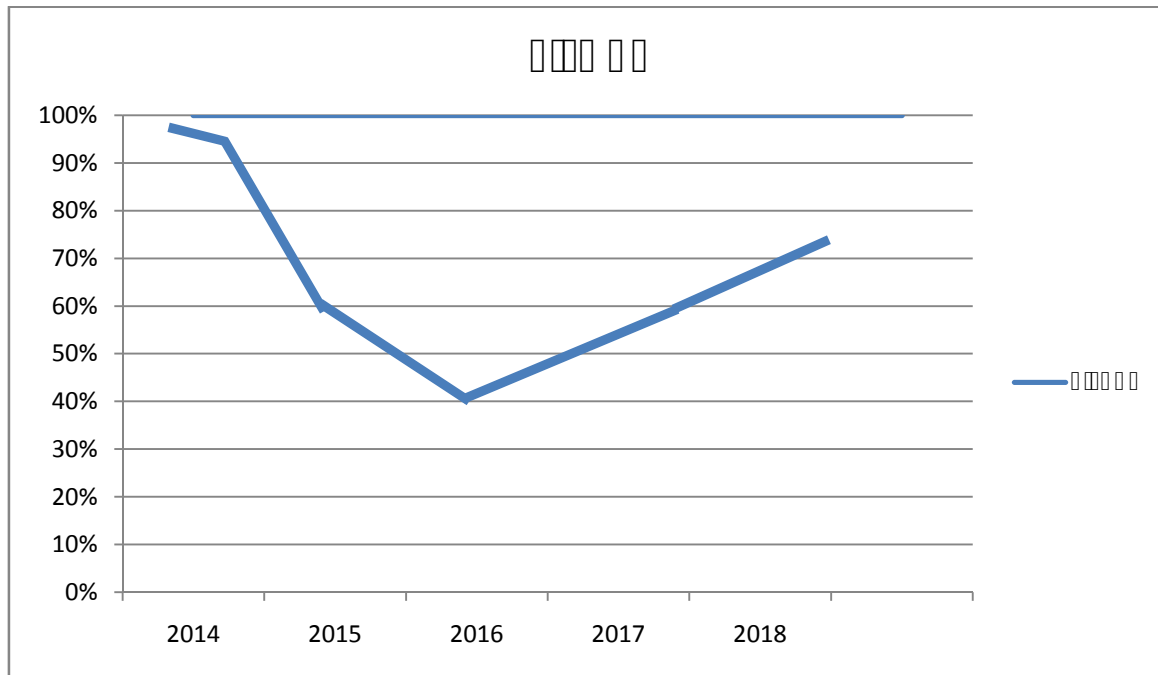
الوحدة الدولار للبرميل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
السعر	96.21	49.52	40.76	52.37	70.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك التقارير الإحصائية السنوية لسنوات 2010/2014/2018 متاحة على الرابط التالي

File:///c:/users/user/download/Annual%20statistical.pdf

الشكل رقم (4): تطور متوسط أسعار الفورية لسلة الأوبك خلال 2014-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول.

من خلال معطيات الجدول رقم والشكل يمكن ملاحظة بان أسعار النفط بلغت أدنى مستوى لها في 2016 بحوالي 40.76 دولار للبرميل مشكلة بذلك صدمة نقطية عكسية.

تقلبات أسعار النفط بعد الأزمة النفطية 2014

1- احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2014-2018: من خلال الجدول التالي نلاحظ أن احتياطات النفط الخام في الجزائر لم تتغير وبقيت ثابتة أي أن الصدمة النفطية لم تؤثر على احتياطات النفط الخام.

الجدول رقم (07): احتياطات النفط الخام في الجزائر 2014-2018.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: OPEC,AnnualStatitital Bullelim,2018,p126

2- احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر 2014-2018: من خلال الجدول التالي نستخلص أن احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 بقي ثابت .

الجدول رقم (08): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر

الوحدة: مليار متر مكعب

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: OPEC,AnnualStatitital Bullelim,2018,p131.

3- قيمة صادرات النفط في الجزائر 2014-2018: يوضح الجدول التالي أن قيمة صادرات النفط في الجزائر 2014 يقدر بـ : 26976 وبعد الصدمة التي عرفت أسعار النفط انخفضت قيمة الصادرات في سنتي 2015-2016 لترتفع ببطئ في سنتي 2017-2018.

الجدول رقم (09): قيمة صادرات النفط في الجزائر 2014-2018.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: OPEC,AnnualStatitital Bullelim,2018,p68

المبحث الثالث: تبعات الأزمة النفطية والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في مواجهة هذه التداعيات

مع نهاية الصدمة النفطية لعام 2014 تاركة وراءها العديد من التبعات والنتائج على السياسة النقدية في الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم، وهذا ما أدى بنك الجزائر إلى ضرورة وضع مجموعة من التداعيات لمواجهة هذه التبعات، وذلك لجعل المسار النقدي مسير ويطمأن مع السياسة النقدية في تلك الفترة وفق هذا الوضع.

المطلب الأول: عودة الضغوط التضخمية والتغير في حجم الكتلة النقدية: من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى:

أولاً: عودة الضغوط التضخمية: بعد التراجع المعتبر في معدل التضخم في الجزائر في سنتي 2013 و2014، عاد معدل التضخم نحو الارتفاع بداية من العام 2015 ليبلغ متوسطه السنوي 4.8٪، في حين بلغ معدل التضخم في العام 2016 حوالي 6.4٪ أما في العام 2017 فقد وصل معدل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من نفس السنة ليبلغ أقصى معدل وهو 7.07٪ ليتراجع بعد ذلك ويصل مع نهاية العام 2017 إلى 5.60٪، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح العلاقة بين معدل التضخم ونمو حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم (10): تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.60	4.53
معدل نمو الكتلة النقدية (%112)	15.4	19.5	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	8.4	8.3

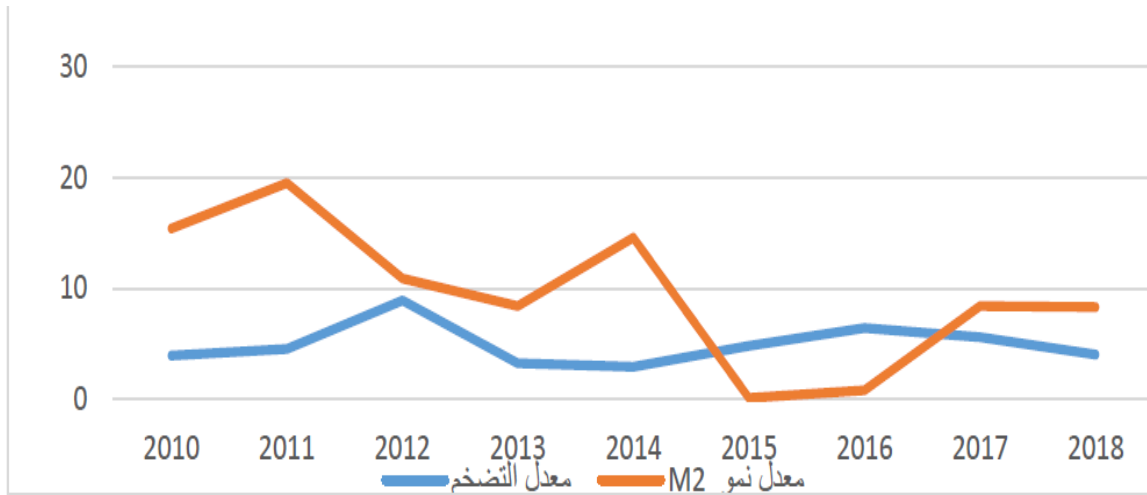
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول للسنة 2019، رقم 46،

جوان 2019، متاحة على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin-46a.pdf>.

الجدول الإحصائية لتقارير بنك الجزائر للسنوات 2013، 2017، متاحة على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

الشكل رقم (5): تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية خلال الفترة 2010-2018.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (5)

من خلال معطيات الجدول (1) والشكل (1) يمكن القول أن سنتي 2015 و 2016 عرفت تسارعا في معدل التضخم بينما لم ترتفع الكتلة النقدية 112 (النقد وأشباه النقود) سوى بـ 0.1% و 0.8% على التوالي، وبالتالي لا يمكن لأن يشكل ذلك مصدرا للتضخم في هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناتجا عن تضخم الأسعار عند الاستهلاك خصوصا وأن معدل التضخم في البلدان الشريكة للجزائر كان أقل بكثير من ذلك المسجل في الجزائر (محددات التضخم الكلاسيكية)، حيث يرجع محافظ بنك الجزائر هذه الوضعية إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من الأسواق والسلع والخدمات التي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهنية¹. وعلى عكس ذلك فقد وافق الارتفاع النسبي في التوسع النقدي M_2 الذي بلغ 8.4% و 8.3% في سنتي 2017 و 2018 تباطؤ في معدل التضخم والذي بلغ 5.60% و 4.53% على التوالي، ويرجع محافظ بنك الجزائر هذه التطورات غير النمطية إلى حد كبير بكثرة نشوء التوقعات التضخمية غير الرشيدة في ظل استمرار الاختلالات في تنظيم الوضعيات المهنية في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية².

ثانيا التغير في حجم الكتلة النقدية: لقد تسببت الصدمة النفطية العكسية مع نهاية العام 2014 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الجمالي لميزان المدفوعات خاصة جانب الصادرات، وقد عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات النمو الضعيف وأشبه المنعدم في الكتلة النقدية، ويمكن إبراز تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 من خلال الجدول الموالي :

¹ - تدخل محافظ بنك الجزائر، أمام المجلس الوطني الشعبي، فيفري 2018، ص 19

² - تدخل محافظ بنك الجزائر، أمام المجلس الوطني الشعبي، ديسمبر 2018، ص 6

الجدول(11): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الفترة 2010 - 2018.

الوحدة : مليار دج

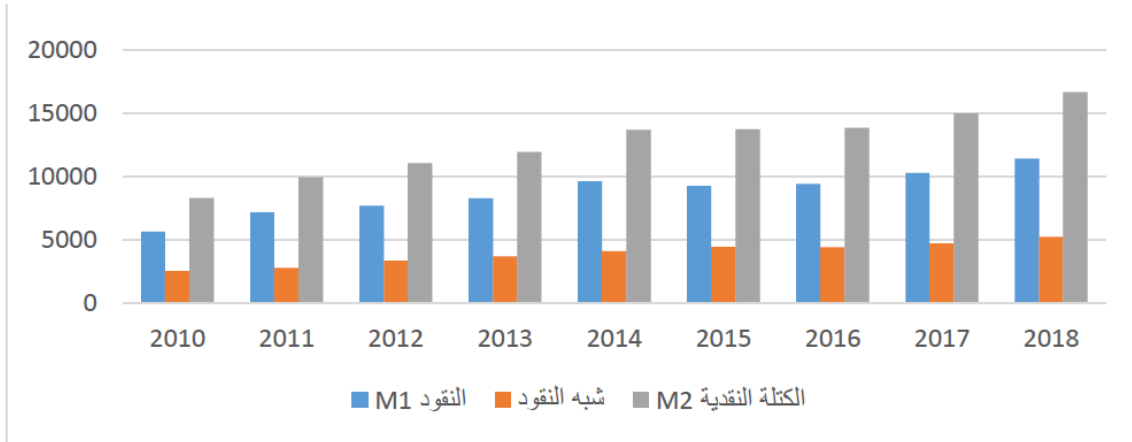
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النقد M ₁	5638.5	7141.7	7681.5	8249.8	9603.0	9261.2	9407.0	10266.1	11404.1
نسبة التغير %	16.4	24.1	7.6	7.4	16.4	-3.6	1.6	9.1	9.5
شبه النقد	2524.3	2787.5	3333.6	3692.7	4083.7	4443.3	4409.3	4708.5	5232.6
نسبة التغير %	13.3	10.4	19.6	10.7	10.6	8.8	-0.8	6.8	5.8
الكتلة النقدية M ₂	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.8	13704.5	13816.3	14974.6	166367
نسبة التغير (%)	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	8.4	8.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2019، رقم 46، جوان 2018، ص11، متاحة على الرابط التالي : <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin-46a.pdf>
- الجداول الإحصائية لتقارير بنك الجزائر لسنوات: 2013، 2017، متاحة على الرابط التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

الشكل رقم (6): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

لقد تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع ضعيف جدا للكتلة النقدية (M_2) في العام 2015 بما يقدر بـ 0.1% ونمو بسيط جدا في العام 2016 بما نسبته 0.8%، وذلك في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2014 أين بلغ متوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية (M_2) ما نسبته 16.8%، أما في العام 2017 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ما نسبته 8.4% بما قيمته 14974.6 مليار دج مقارنة بـ 13816.3 مليار دج في العام 2016 وذلك بعد تبني منهج التمويل غير التقليدي في الجزائر.

يبين تحليل الوضعية النقدية أهم التطورات التي تعكس بصورة مباشرة اثر الصدمة النفطية العكسية في النقاط التالية:

✓ انخفاض معتبر في حجم الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك التجارية في العام 2015 بما نسبته 12.35% وانخفاض أضعف لهذه الودائع في العام 2016 بما نسبته (-2.66%)، حيث يعكس هذا الانخفاض تقلصا قويا في ودائع قطاع المحروقات،¹ في المقابل شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعا قويا في العام 2017 بما نسبته 20.1%، ويرجع بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى تضاعف الودائع المتعلقة بقطاع لمحروقات نتيجة للتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية لجزء من ديونها على الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر العام 2017 من 452 مليار دينار، حيث تزايدت الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بثلاثة أضعاف تقريبا منتقلة بذلك من 228.03 مليار دج في العام 2016 إلى 690.32 مليار دج مع نهاية العام 2017، وبالتالي فإنه دون ودائع قطاع المحروقات بلغ حجم التوسع النقدي لعام 2017 ما نسبته 4.9 فقط.²

¹ - تدخل محافظ بنك الجزائر، أمام المجلس الأمة، افريل 2017، ص 13-14

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 122

- ✓ انكماش معتبر في نمو الودائع خارج المحروقات بما نسبته (-1%) و (-1.77%) في سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وذلك مقابل نمو موجب قدر ب 12.50% في العام 2014.
- ✓ أما فيما يتعلق بالسيولة الشبه نقدية (الودائع لأجل) فقد عرفت انخفاضا ولكن أقل مقارنة بالودائع تحت الطلب، وذلك بمعدل (0.8%) في العام 2016 بواقع 4409.3 مليار دج في المقابل معدل نمو قدر ب 8.8% في العام 2015 بقيمة 4443.3 مليار دج، لتعرف في العام 2017 نموا متواضعا قدر ب 6.8% بزيادة قدرت ب 299.2 مليار دج .
- ✓ ارتفاع في الحصة النسبية للنقود الورقية خارج البنوك ضمن الكتلة النقدية والتي انتقلت من 26.7% مع نهاية 2014 إلى حدود 30% في العام 2015 ثم إلى 32.6% في العام 2016، لتتقلص فيما بعد إلى حدود 31.5% مع نهاية شهر ديسمبر 2017 بما قيمته 4716.9 مليار دج في مقابل 4497.2 مليار دج في العام 2016، ويعكس هذا الانخفاض تراجع المبالغ التي يحوزها الأعوان الاقتصاديين غير الماليين ما يقارب 105 مليار دج والناجم عن وضع قيد التنفيذ التعليمات رقم 17/05 المؤرخة في 22 أكتوبر 2017 والمحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطيين عمليات استيراد السلع والموجهة للبيع على حالها، والتي تقضي بجعل توظيف الواردات من السلع بغرض بيعها على حالة مرهون بمؤونة 120% من طرف المستورد لها على مستوى بنك الموطن.

المطلب الثاني: التغير في مكونات الإصدار النقدي والأثر على نشاط السوق النقدي

أولاً: التغير في مكونات الإصدار النقدي: انعكس العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والمرتبط بانخفاض أسعار النفط على مكونات الإصدار النقدي في الجزائر، فبعد إن كانت الموجودات الخارجية الذهب والعمولات الصعبة تمثل العنصر الأساسي للإصدار النقدي خلال الفترة الممتدة من 2010_2014 أصبحت القروض الموجهة للدولة بداية من العام 2016 تشكل المصدر الأساسي للتوسع النقدي، وذلك في ظل التأكد الشديد في موارد صندوق ضبط الإيرادات واعتماد منهج التمويل غير تقليدي، ويمكن تحليل مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2010/2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2010

الوحدة : مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الموجودات الخارجية	11996.5	13992.4	14940	15225.2	15734.5	15375.4	12596	11227	9795.5
نسبة التغير %	10.5	15.6	7.6	2.2	3.7-	2.28-	18.07-	10.8	12.7-
القروض الموجهة للدولة	3392.9-	3306.6	33345.6	3235.4-	1992.3	567.5	2682.2	4691.9	6325.7
نسبة التغير %	2.8-	04	2.1	3	38.5	128.5	372.6	74.9	34.8
القروض الموجهة للاقتصاد	3268.1	3726.5	4287.5	5156.3	6604.6	7277.2	7909.9	8880	9976.3
نسبة التغير (%)	5.9	14	15.1	20.3	26.1	11.9	8.7	12.3	12.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول الإحصائية للتقارير بنك الجزائر لسنوات: 2013-2017، متاحة على

الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

أ- صافي الموجودات الخارجية: تزامنا مع العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وفي ظل وضع يتسم بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي قد عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا قويا بواقع 18.7% في العام 2016 مقابل 2.28% في العام 2015، ويفسر ضعف مستوى هذا التقلص في العام 2015 (على الرغم التآكل المعتبر لاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار الأمريكي بين نهاية ديسمبر 2014 وديسمبر 2016) بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي.¹

¹ - تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة ، 2017 ص 15

في المقابل فقد انخفض هذا التقلص إلى حدود 10.9٪ في العام 2017 أي ما يعادل 1368.6 مليار دج والذي يفسر بسبب التطور الحاصل في أسعار صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف (انخفاض قيمة الدولار مقابل الاورو).¹

ب- القروض الموجهة للدولة: عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372٪ بزيادة قدرت بحوالي 2114.7 مليار دج في العام 2016، حيث وصلت إلى 2682.2 مليار دج بزيادة 567.5 مليار دج في العام 2015، وذلك تحت تأثيره (محافظ بنك الجزائر افريل 2017 ص 15)

✓ اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، وذلك بما قيمته 3668 مليار دج ما بين عامي 2016/2014.

✓ ارتفاع قروض البنوك للدولة بعد الاكتساب في القروض الوطنية للنمو الاقتصادي بواقع 158.9 مليار دج من خلال صندوق ضبط القروض.

✓ عمليات إعادة شراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات الغير ناجعة للمصارف على المستويات العمومية بما يعادل 767.1 مليار دج .

كما عرفت هذه القروض في العام 2017 ارتفاعا جديد قدر بـ 74.9٪ منتقلة بذلك من 2682.2 مليار دج إلى 4691.9 مليار دج، وذلك تحت تأثير تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدر بـ 2485 مليار دج.²

ج- القروض الموجهة للاقتصاد: شهدت القروض المقدمة للاقتصاد (خارج إعادة مستحقات غير الناجعة) تزايد خلال العام 2017 بما يعادل 12.8 مقابل 8.4٪ في العام 2016 وذلك 8880 مليار دج، تشير التطورات التي عرفتتها مقابلات الكتلة النقدية في العام 2017 إلى أن القروض الموجهة للدولة تشكل المصدر الأساسي للتوسع النقدي في الجزائر مثلما كان الحال عليه في سنتي 2015 و2016 وذلك في ضل التأكد الشديد في موارد صندوق الإيرادات ذات الصلة بالعجز في رصيد ميزان المدفوعات، حيث بلغت الزيادة في حجم القروض الموجهة للدولة ما يقارب 2009.7 مليار دج في العام 2017، خاصة تلك المتعلقة ببنك الجزائر مقارنة بالعام 2016، وبدرجة أقل تدفقات القروض الموجهة للاقتصاد والتي قدرت بـ 970.1 مليار دج، في حين أن الموجودات الخارجية شهدت تدفق سلبي وذلك بقيمة 1368.6 مليار دج

ثانيا: الأثر على نشاط السوق النقدية: عرفت السيولة المصرفية على مدار سنتي 2015-2016 وبداية العام 2017 اتجاها تنازليا، حيث انتقلت من 2731 مليار دج مع نهاية العام 2014 إلى 1832 مليار دج مع نهاية العام 2015 لتبلغ 821 مليار دج نهاية 2016، لتصل بعد ذلك إلى 482.4 مليار دج حتى

¹ - بنك الجزائر 2017 ، ص126

² - تقرير بنك الجزائر ، 2017، ص127

نهاية أكتوبر 2017.¹ أي بانخفاض قدر 82% على مدار كلا الفترة، ومع استئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر ابتداء من مارس 2017. بما لأدى إلى انتعاش نسبي في نشاط السوق النقدية البيئية للبنوك التجارية والذي ضل راكدا حتى ذلك الوقت، إضافة إلى وضع قيد التنفيذ التمويل الغير تقليدي بداية من نوفمبر 2017، ارتفع بذلك مستوى السيولة المصرفية إلى 1380.6 مليار دج مع نهاية العام 2017 أي بمعدل نمو قدره 68.16% مقارنة بعام 2016، ولقد تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لمحاولة توفير السيولة اللازمة من خلال التأثير على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

أ- **معدل الاحتياطي القانوني:** في ضل الانخفاض الشديد للسيولة على مستوى البنوك سارع بنك الجزائر إلى تخفيض معدل الاحتياطي القانوني بهدف توفير المزيد منها، ويمكن إبراز تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر في خلال الفترة الممتدة من 2010-2018 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (13): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي القانوني %	8	9	11	12	12	12	8	4	8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الثلاثي الأول لسنة 2018، رقم 46 جوان 2019 متاحة على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/paf/bultetim46apdf>.

عرف معدل الاحتياطي القانوني ارتفاعا مستمرا على مدار الفترة الممتدة من 2010-2015 فقد بلغا على معدل وهو 12% في العام 2013 ليستقر عند هذا المعدل ثلاث سنوات متتالية، وذلك تماشيا مع فائض السيولة والذي تم تسجيله بداية من العام 2001، ونتيجة للصدمة البترولية وما نتج عنها من انخفاض في حجم السيولة قام بنك الجزائر بمراجعة سقف الاحتياطي القانوني وتخفيضه إلى 8% بداية من ماي 2016 بهدف توفير المزيد من السيولة، وذلك بموجب التعليم رقم 2016/03 المؤرخة في 25 أبريل 2016 المعدلة والمتمة للتعليم رقم 2004/04 المؤرخة في ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي أن الإلزامية، ليقوم بنك الجزائر للمرة الثانية في اقل من 15 شهر بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى 4% بداية من 15 أوت 2017، وذلك بموجب التعليم رقم 2017/04 والمؤرخة في 31 جويلية 2017، حيث يسمح هذا

¹ - تقرير بنك الجزائر، 2017، ص128

الإجراء برفع القدرات التمويلية للبنوك التجارية بما نسبته 8٪ مقارنة بالوضعية السابقة التي تقضي تجميد ما قيمته 12٪ من إجمالي ودائع البنوك كاحتياطي إجباري.

ب- **معدل إعادة الخصم:** من بين الإجراءات أيضا التي اتخذها بنك الجزائر بهدف توفير المزيد من السيولة على مستوى البنوك التجارية في أعقاب الصدمة النفطية العكسية هي التخفيض من معدل إعادة الخصم ويمكن إبراز تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010-2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي القانوني %	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الأولى لسنة 2018 رقم 46، جوان 2019، متاحة على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/paf/bultetim46ap>.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة بأن معدل إعادة الخصم قد شهد استقرارا عند معدل 4٪ خلال الفترة 2010-2015 وذلك بسبب فائض السيولة الذي أصبح هيكليا منذ العام 2002، وبذلك لم تلجا البنوك التجارية إلى إعادة التمويل مما جعل أداة سعر إعادة الخصم غير فعالة في امتصاص هذا الفائض.

وابتداء من أكتوبر 2016 قام بنك الجزائر بتخفيض هذا المعدل إلى 3.5٪ وذلك بموجب التعليم رقم 2016/05 والمؤرخة في 1 سبتمبر 2016، وذلك في سياق البحث عن إعادة التمويل خارج السوق النقدية من خلال معدل إعادة الخصم، ليعود بعد ذلك في ماي 2017 إلى رفع هذا المعدل إلى 3.75٪ وذلك بموجب التعليم رقم 2017/03 والمؤرخة في 12 أبريل 2017 إضافة إلى ذلك قام بنك الجزائر باتخاذ عدة إجراءات في إطار تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف ضخ المزيد من السيولة للبنوك التجارية لمواجهة تداعيات الصدمة وتتمثل فيمايلي:¹

✓ وقف عمليات استرجاع السيولة، وذلك بعد القيام بالتخفيض التدريجي عتبات الامتصاص.*

¹ - زليخة كنيدي، بوقوم محمد، "تداعيات الصدمة النفطية للعام 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر - قراءة تحليلية للفترة 2010-2018"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية.

* - أداة استرجاع السيولة: هي عبارة عن آلية لاسترجاع السيولة تتم على بياض من خلال قيام بنك الجزائر باستدعاء مجموع البنوك المشكلة للجهاز المصرفي بان تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لأجل بسعر فائدة محدد ولأجل يتفق عليه.

✓ إلغاء سعر الفائدة المطبق على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة (0%) بموجب التعليم رقم 16/09 المؤرخة في 25 فيفري 2009 والمتعلقة بمعدلات الفائدة المطبقة على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة،* وذلك بما يحفز البنوك على طرح فوائدها المالية على مستوى السوق النقدية .

✓ مباشرة عمليات السوق المفتوحة بداية من أفريل 2017 بموجب التعليم رقم 16/06 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 والمتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك، وذلك بهدف ضخ السيولة وبتواريخ استحقاق مختلفة (7 أيام ، 3 أشهر ، 6 أشهر ، 12 شهرا) وبمعدل توجيهي قدر بـ 3.50٪¹.

✓ تكيف التنظيم المتعلق بعمليات خصم السنوات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية خلال النظام رقم 01/15 المؤرخ في 19 فيفري 2015، حيث ترفض هذه الأحكام إعادة تمويل بعض أجزاء القروض طويلة الأجل (نظرا لهيمنة هذه القروض على محفظة البنوك والتي تتعدى ما نسبته 54٪ من إجمالي القروض) كما ترخص إعادة تمويل جزئي لسنوات القرض الوطني.²

✓ تحديد كيفية تطبيق أداة "تسهيل القروض الهامشي" بموجب التعليم رقم 16/07 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 وهي أداة تسمح للبنوك اللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرينة. ولقد سمحت هذه الإجراء لتحقيق مايلي:³

✓ ارتفاع حصيلة الاحتياطات الحرة للبنوك من 84.4 مليار دج مع نهاية 2015 إلى 226.3 مليار دج مع نهاية 2016، لتستقر بعد ذلك عند 223.6 مليار دج مع نهاية شهر أكتوبر 2017.

✓ ارتفاع حجم الطلب على الأموال القابلة للإقراض على مستوى السوق المصرفية ما بين البنوك حيث ارتفع حجم التداول فيها إلى 25٪.

المطلب الثالث: تعديل قانون النقد والقرض وتبني منهج التمويل غير التقليدي:

واجهت الجزائر تحديات مالية صعبة باعتبارها من الدول التي تعتمد في تمويلها على المحروقات، وذلك من الصدمات الخارجية التي تتعرض لها بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا أوجب على الحكومة الجزائرية التصدي لأي صدمة من الصدمات النفطية عن طريق تبني أساليب ومصادر حديثة ومبتكرة للتمويل، ومنه ظهر مصدر من مصادر التمويل غير التقليدي وذلك من خلال تعديل قانون النقد

* - التسهيل الخاصة بالوديعة (الودائع المغلة لسعر الفائدة): هي عبارة عن توظيف للسيولة الفائضة الموجودة على مستوى البنوك التجارية لدى البنك المركزي، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لفترة زمنية معينة في مقابل سعر فائدة محدد.

¹ - تقرير بنك الجزائر، 2016، ص: 133.

² - محافظ بنك الجزائر أفريل 2017، ص: 25.

³ - تقرير بنك الجزائر، 2016، ص: 134.

والقرض هذا التعديل جاء في بند واحد فقط من خلال القانون 10/17 المؤرخ في 20 محرم 1439 و الموافق 11 أكتوبر 2017.

أولاً: تعريف التمويل الغير تقليدي: يقصد به برنامج الحكومة وهو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق النقدية (الإصدار النقدي) بدون تغطية بعد تعديل قانون النقد والقرض، وهو ما يعرف بالتسيير الكمي (Quantitative) في مختلف البلدان منها اليابان والوم أ ويبين البرنامج أن التمويل غير التقليدي " التسيير الكمي" هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار.¹

ويعرف أيضا على أنه: " سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية).²

ثانياً: ايجابيات وسلبيات التمويل الغير تقليدي: تتمثل ايجابيات وسلبيات التمويل الغير التقليدي في النقاط التالية:

أ- ايجابيات التمويل الغير تقليدي: ونذكرها فيمايلي:³

- ✓ تمويل الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية.
 - ✓ الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع.
 - ✓ الاستقلال المالي وعدم اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي وخدمة دينه لمرتفعة.
 - ✓ عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي.
 - ✓ ضمان استمرارية حركة الاستثمار العمومي وبالتالي استمرارية المنتج ومناصب العمل.
- ب- سلبيات التمويل غير التقليدي:** فضلاً عن ايجابيات التمويل غير التقليدي هناك أيضا سلبيات له سنذكر أهمها:

- ✓ ارتفاع معدل التضخم وارتفاع البطالة.
- ✓ انخفاض مستوى الدخل
- ✓ زيادة الإنفاق العمومي

¹ - ريان سعدي: " أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، دراسة استشرافية"، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، 2019، ص 43.

² - علي صاري، "السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 64.

³ - وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 22 أكتوبر 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aps.dz/ar/economie> ، تم الاطلاع 2020/07/7: على الساعة 14:25.

✓ انخفاض الاستثمار والادخار

✓ ارتفاع الضرائب.

جدول رقم 15: يوضح المقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي.

التمويل التقليدي	التمويل غير التقليدي
لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية.	يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة في السوق الأولية.
لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد.	بات بإمكان بنك الجزائر طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية هذا يعتبر مصدر غير تقليدي للاقتصاد.
وفقا للمادة 46 من قانون النقود والقرض "بنك الجزائر" يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بان يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلا لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية إقراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 على حجم إجمالي الإيرادات عام 2016 والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 343.5 مليار دج دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية.	عفيت الخزينة العمومية من هذا الشرط بان يفتح حساب جار على المكشوف دون سقف للانتماء وبشروط أكثر سيرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد غير تقليدي.
البنك المركزي لا يكتب فقط إلا في الأوراق المالية عالية الجودة.	سوف يقوم البنك بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها.

المصدر: نور الدين جوادي، "مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي جريدة تحرير الجزائرية، العدد 4، 2017/9/13 على الموقع الإلكتروني:

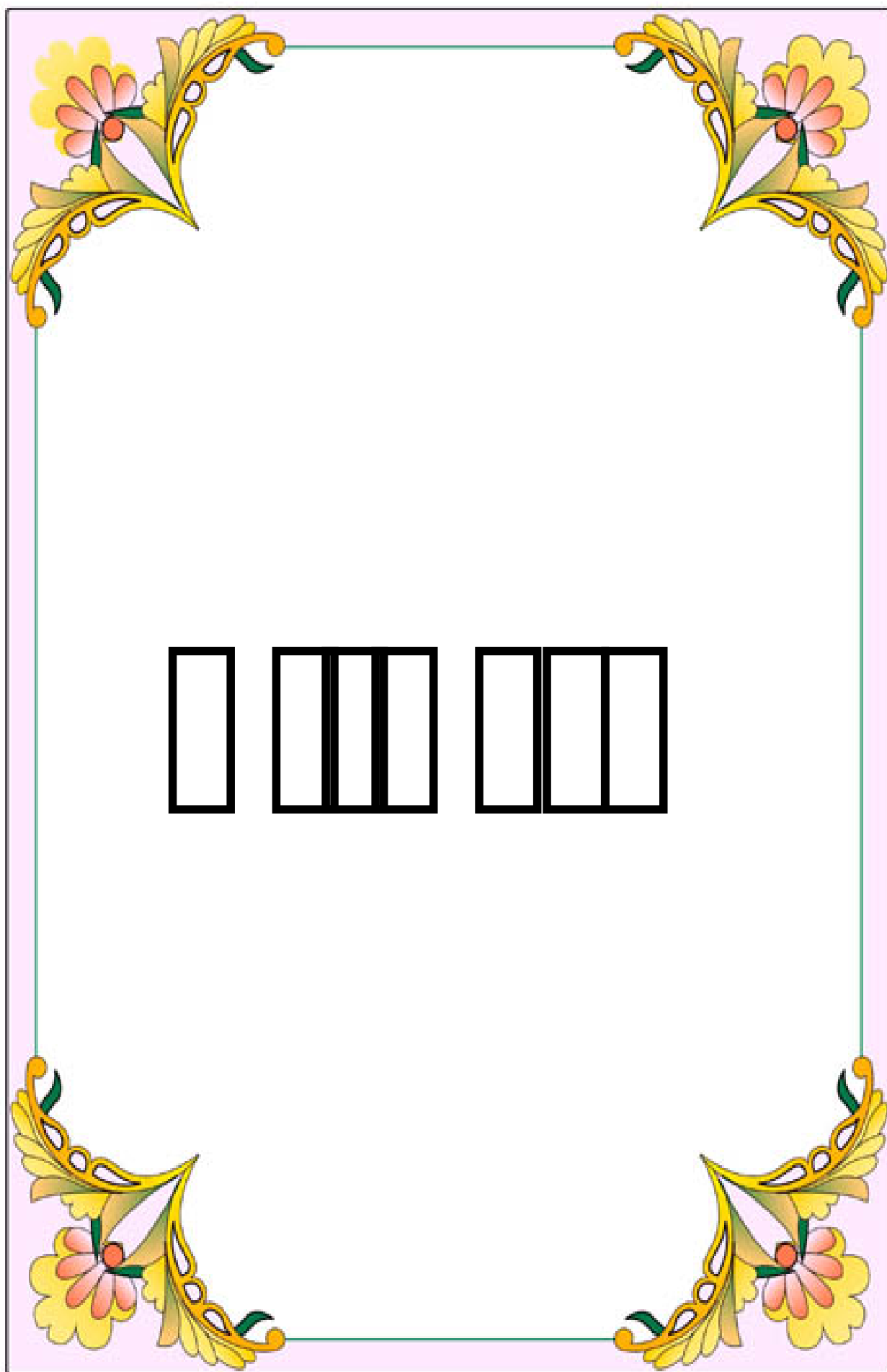
<https://www.althrironline.com/ara/articles/271591> بتاريخ: 2020/07/25 على الساعة 10:00.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم الأزمة النفطية 2014 والأسباب المختلفة والمتعلق بتزايد المعروض من النفط في الأسواق وأهم النتائج المحصلة كالعجز في الموازنة التجارية بنسبة 50٪ الإجراءات المتبعة للتصدي للأزمة 2014.

حيث تعتبر تطورات الأسعار من أهم العوامل المؤثرة على السوق الجزائرية سواء كانت بالانخفاض والارتفاع كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة أولى على المحروقات.

لقد خلفت الأزمة النفطية في نهاية العام 2014 جملة من الآثار والتبعات على الوضعية النقدية في الجزائر، وأهم هذه التبعات عودة الضغوط التضخمية والتغير في حجم الكتلة النقدية والتغير في مكونات الإصدار النقدي والأثر على نشاط السوق النقدية، تعديل قانون النقد والقرض وتبني منهج التمويل غير التقليدي هذا ما حتم على بنك الجزائر إعادة النظر في مسار السياسة النقدية.



لاشك أن الإحاطة بجوانب الدراسة من مختلف الزوايا ليس بالأمر الهين، إلا أننا حاولنا قدر المستطاع أن نحيط ببعض جوانبها و التي تعتبر حجر زاوية لهذه الدراسة.

حيث توصلنا فيها إلى أن النفط هو مادة إستراتيجية وحيوية وهو من السلع المهمة في اقتصاد الدول، وهذا ما جعل السوق النفطية من أهم الأسواق العالمية والتي تحتل مكانة كبيرة لدى الدول المنتجة و المستهلكة له .

تميزت الأسواق بعدم ثبات أسعارها حيث أنها تتغير بشكل مفاجئ، وهذا ما أدى إلى حدوث العديد من الصدمات الخارجية التي أثرت على السياسة النقدية في الجزائر باعتبارها دولة تعتمد في مواردها على عائدات النفط، وباعتبار أن توجهات السياسة النقدية أصبحت تتعدد حسب اتجاه تغير أسعار النفط.

وقد أكدت الدراسة أن أسعار النفط شهدت تغيرات وتقلبات حادة وهذا ما نتجت عنه الصدمة النفطية 2014، التي أثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية عامة والسياسة النقدية خاصة، حيث انعكست عليها لأنها تعتمد على سياسة الانكماش وبعدها انتقلت إلى سياسة التوسيع، وهذا ما نتج عنه أدوات جديدة لسياسة النقدية.

أولاً: اختيار صحة الفرضيات من خلال اختبار فرضيات الدراسة قمنا بالتأكد من صحتها أو عدمها وتوصلنا إلى:

-الفرضية الأولى: والتي نصت على أن: (السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات) تم التأكد من صحة هذه الفرضية؛ حيث أن السياسة النقدية هي السياسة التي تحكم حركة النقود من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، والمساهمة في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك بمجموعة من الأدوات المناسبة.

-الفرضية الثانية التي تنص على أن: (السوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط) توصلنا من خلالها إلى أن الأسواق النفطية يتم التعامل فيها بمصدر مهم ألا وهو النفط، وتم التأكد من صحة الفرضية.

-الفرضية الثالثة: نصت على أن: (تتمثل محددات أسعار النفط في العرض والطلب العالميين على النفط) توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية؛ حيث العوامل الأساسية في السوق هي الطلب والعرض فهي غير كافية لاستقرار أسعار النفط، ولذلك هناك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط كنمو الاقتصاد العالمي والعوامل الجيوسياسية.

-الفرضية الرابعة: نصت على أن: (اختلاف أسباب الأزمة 2014 بين الاقتصادية والسياسية راجع إلى آليات السوق من العرض والطلب) توصلنا من خلالها أن اختلاف أسباب انهيار أسعار النفط 2014 بين أسباب اقتصادية كتزايد المعروض من النفط العالمي وارتفاع سعر الصرف، و جيوسياسية ما أدى إلى انخفاض العالمي على النفط وتم التأكد من صحة الفرضية.

الفرضية الخامسة: تنص هذه الأخيرة على أن: (تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري) توصلنا من خلال الدراسة إلى عدم صحة هذه الفرضية، لأن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤثر على النمو الاقتصادي الجزائري، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يعود الرخاء إلى الاقتصاد الجزائري، أما في حالة العكس فسوف يعود عليه بالتراجع والدخول في أزمة، لأنه المورد المعتمد عليه بشكل كبير.

ثانيا: نتائج البحث من خلال دراستنا تم استخلاص جملة من النتائج نوضحها فيما يلي:

- السياسة النقدية أداة مهمة في يد السلطة النقدية ومن أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال ضبط المعروض النقدي وحجم الائتمان بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي.
- للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف ينبغي لها تحقيقها وذلك باستخدام العديد من الأدوات، واختيار الأداة المناسبة حسب الظروف الاقتصادية التي تسودها البلاد في تلك الفترة الزمنية.
- لكي تكون السياسة النقدية ناجحة لابد من إتباع حملة من الشروط الملائمة إضافة إلى أن لها إيجابيات وسلبيات.
- النفط مادة حيوية له أهمية بالغة على المستوى العالمي والمستوى المحلي خاصة.
- عدم ثبات أسعار النفط والتغير المفاجئ لها أدى إلى حدوث العديد من الصدمات الخارجية منها صدمات إيجابية وصدمات عكسية.
- إن ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لصدمات الخارجية هو اعتماده المفرط على عوائد النفط.
- السوق النفطية من أهم الأسواق العالمية، تحدد أسعار النفط فيها بعوامل تؤثر على الطلب الكلي أو العرض الكلي، أو كلاهما معا أو عوامل جيوسياسية ومناخية.
- حدوث الصدمات النفطية يكون بشكل مفاجئ وذلك مرتبط بأسعار النفط.
- وجود علاقة غير مباشرة بين النفط والسياسة النقدية من خلال العلاقة الطردية بين سعر النفط والكتلة النقدية M2
- تأثير الصدمة النفطية 2014 على السياسة النقدية حيث أن الأسعار في هذه الصدمة عرفت انخفاض حاد وهذا ما أدى إلى حصول تغيير جذري في مسار السياسة النقدية في الجزائر، حيث أن قبل الصدمة كانت الجزائر تعتمد على سياسة انكماشية وبعد الأزمة أصبحت تعتمد على سياسة توسعية.

• التغير في مكونات الإصدار النقدي قبل الصدمة كانت الموجودات الخارجية تمثل العنصر الأساسي في الإصدار النقدي، وبعد الأزمة أصبحت القروض الموجهة لدولة هي التي تشكل المصدر الأساسي للتوسع النقدي.

• تبني منهج التمويل غير التقليدي في الجزائر سنة 2017 بداية شهر أكتوبر وذلك بعد اللجوء إلى الاستدانة.

ثالثا: التوصيات المقترحة: بعد التطرق إلى جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا، يمكننا صياغة مجموعة من التوصيات والتي تتمثل في:

- التنسيق بين أدوات السياسة النقدية حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها.
- التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والذي يؤدي إلى تحقيق أعلى معدل في النمو الاقتصادي.
- وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة عن طريق تنويع مصادر الدخل في ظل الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تتمتع بها.
- تنمية القطاع السياحي بحيث أن الجزائر تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية، حيث أن لديها شريط ساحلي وصحراء، وامتلاكها العديد من الحمامات المعدنية والعلاجية التي تجعلها تستقبل السياح.
- تطوير البحث الابتكار في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية بحيث تعتبر صحراء الجزائر من أكبر المناطق في العالمية عرضة لأشعة الشمس، والطاقة الحرارية الجوفية، طاقة.
- فك التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.
- الاستغلال الأمثل لفائض السيولة عند ارتفاع أسعار النفط.

رابعا: أفاق الدراسة: لقد تناولنا في دراستنا انعكاسات الصدمة النفطية على مسار السياسة النقدية 2010-2018 وهذا الموضوع من المواضيع الحديثة وهو لا يقف عند هذا الحد، كما لا يمكن لنا القول أننا تطرقنا إلى جميع جوانبه، بل هناك العديد من الجوانب الأخرى التي لم نتطرق إليها في هذه الدراسة، ومنه فتح هذا الموضوع آفاق عدة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية مذكر منها:

- ✓ ما هو مستقبل النفط في الجزائر؟
- ✓ ما مصير القطاع السياحي في الجزائر؟
- ✓ ما مكانة الغاز الصخري في الأسواق الدولية؟
- ✓ كيف أثر فيروس كورونا المستجد على أسعار النفط؟

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر المراجع:

الكتب:

- 1- أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 2- إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفاء للطباعة و النشر والتوزيع، ط2، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015.
- 3- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- 4- بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 5- حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، 200.
- 6- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008.
- 7- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 8- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و لمالية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- 9- سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة، لبنان، 1992.
- 10- سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013.
- 11- سمير سحنون، الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية، مصر، 2003.
- 12- ضياء مجيد الموسوس، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 13- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015.
- 14- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- 15- عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط2، الأردن، 2006.
- 16- عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط2، الأردن، 2006.
- 17- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1990.
- 18- عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، مصر، 1994.

- 19- فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار زهران للنشر و التوزيع، السعودية، 1998.
- 20- فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار زهران للنشر و التوزيع، السعودية، 1998.
- 21- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 22- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، أثراء للنشر و التوزيع، ط2، عمان، 2009.
- 23- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية و تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 24- منذر المصري، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر، ط2، بيروت، 2005.
- 25- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار حياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2011.
- 26- نجوي أنيس الفقه، دور منظمة الأوبك في عملية التنمية، ط1، بيروت، 1990.
- 27- نزار كاضم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015.
- 28- نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ط1، 2000.
- 29- وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.
- 30- يوسف صايغ، سياسة النفط في السبعينات (فرصة و مسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، ط1، 1983.

أطروحات الدكتوراه و الماجستير:

- 1- أكرم محمود الحورني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق.
- 2- أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
- 3- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2000-2010 أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013.
- 4- رقية سهلي، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

- 5- سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2010.
- 6- عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر النفط، منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي، أطروحة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
- 7- علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1999-2014، أطروحة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
- 8- علي حسين نوري بني لام، أثر أدوات السياسة النقدية الكمية في التضخم وسعر صرف الدينار العراقي، (دراسة تطبيقية 2008-2018)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2019.
- 9- فاطمة الزهرة ديش، دور السياسات النقدية و المالية في الحد من الأزمات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2018.
- 10- فايزة يوب، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي لدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2018.
- 11- قويدر قوشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أطروحة ماجستير، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- 12- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 3، 2011.
- 13- نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية ، 1986-2008 أطروحة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- 14- Haoua kahina, l'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en algérie, mémoire magister en sciences économiques, université de tiziouzou 2012.

المذكرات:

- 1- أسماء غربي ، بل منصور إيمان، أثر تقلبات أسعار البترول على الأجور الحقيقية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت-2018.

- 2- إسماعيل قعيد، مروة تركي، نجاح عمامرة، السياسة النقدية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط 1990-2015، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019.
- 3- أشرف باهي، رضا موسى، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية و نقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- 4- أوزان حسين، كرفاج أسماء، أفاق أسعار النفط و انعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018) مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلاني بونعامة، بخميس مليانة، 2017.
- 5- حورية موقاري، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماستر علوم تجارية، جامعة أكلي أولحاج، البويرة، 2015.
- 6- خديجة سنوسي، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي (حالة الجزائر 2000-2013)، مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
- 7- خولة زنداوي، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013.
- 8- رملي نعيمة، مخلفي عبد الحميد، التنبؤ بسعر الخام في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص الكمية في التسيير، جامعة طاهر مولي، سعيدة، 2015.
- 9- ريان سعدي، أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019.
- 10- زكية بوسطة، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة العمالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- 11- السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص تسيير و اقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 12- سلمى مميش، اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية، مذكرة ماستر، تخصص مالية و نقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.
- 13- سومية نعماني وغنية عبرون، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، مذكرة ماستر، تخصص مالية دولية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016.

- 14- صلاح الدين بصلي، نجم لدين ذوادي، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية و نقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- 15- عربية سعاد دحاوي، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية، دراسة تطبيقية، حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و مالي، جامعة أبي بكر بلقايد، ملحقة مغنية، تلمسان، 2016.
- 16- علي ديبية، تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط 2001-2011، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 17- مسعود عباس، بن رابح رضوان، السياسة النقدية و دورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة الجامعية أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015.
- 18- هوارية غيماني، حدوش نور الإيمان، التنويع وأثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص نقود وبنوك مالية دولية، مركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2017.

المجلات:

- 1- إبراهيم بلقلة، تطور أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة، حالة الدول العربية 2009-2000، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
- 2- حجاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلة الأولى، العدد 09، 2016.
- 3- زليخة كنيذة، بوقوم محمد، تداعيات الصدمة النفطية للعام 2014 على مسار السياسة النقدية- قراءة تحليلية للفترة 2010-2018، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية .
- 4- سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 5- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساته، على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 34، العدد 125، 2008.
- 6- عبد القادر مطلي، صلاح محمد، بلقلة إبراهيم، دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، (journal of economics and administrative)، جامعة بغداد، N°116 ، VOL25، 2019.

- 7- علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات و الأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.
- 8- محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد 2 المركز الجامعي تامنراست، جوان، 2012.
- 9- محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أدار المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.
- 10- محمد صالح سلمان الكبيسي، عبد الحميد الهادي حميد اللامي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب و النتائج، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، المجلة 24، العدد 104، 2018.
- 11- نصر الدين عيساوي، تقلبات أسعار المحروقات و آثارها على الاقتصاديات الريعية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي العدد، 5 جوان 2016.
- 12- نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد عيسى، تغيرات أسعار النفط و عوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلة 29، العدد 1، 2007.

المحاضرات :

- 1- محاضرات الأستاذة الدكتورة زليخة كنيدة
- 2- محمد نوري فرحان، محاضرات مادة اقتصاديات النفط.

الملتقيات:

- 1- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن ملتقى النداءيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015.
- 2- مليكة صديقي، السياسة النقدية و استقلالية البنوك المركزية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013، الجزائر.
- 3- هند مهداوي، صباغ رفيقة، فريدة سمية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط، حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني سطيف، تحت عنوان، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية الحكومية 20- 21- أكتوبر 2003.

تقارير:

- 1- تقرير منظمة الاوبك الشهري عن سوق النفط (على الانترنت) يونيو 2014 متوفر على الرابط:
<http://www.Opec.org/opcweb/statu.files.project/media>.
- 2- تقرير منظمة الاوبك الشهري عن سوق النفط (على الانترنت) فبراير نشاط 2016 متوفر على :
<http://www.Opec.org/opecwef/statu.files-project/media> .
- 3- قانون 10-17 في أكتوبر 2011، الجريدة الرسمية، رقم 57، 12 أكتوبر 2017.
- 4- الجداول الاحصائية لتقارير بنك الجزائر للسنوات 2011-2013 متاحة على الرابط التالي:
<https://www.bank-of-Algeria.dz/html/rappord.htm>.
- 5- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الثلاثي الاول لسنة 2019، رقم 46، جوان 2019 متاحة على
الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/buletin-46.a.pdf>.
- 6- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2018، رقم 46، جوان 2019 .
- 7- منظمة الاقطار العربية، المصدرة للبترول (أوبك)
- 8- تقرير الامين العام السنوي الخامس و الاربعون 2018.
- 9- تقرير الامين العام السنوي الحادي و الاربعون 2014.
- 10- تقرير محافظ بنك الجزائر.

المواقع الالكترونية:

- 1- <https://www.tassili.algerie.com>
- 2- www.opec.org.
- 3- <https://www.eiagou/today.inergy/detail>.
- 4- <https://www.alkalimaonline.com>
- 5- <https://www.raga.com>.
- 6- <https://algerie.maintenant.com>
- 7- <https://www.a.a.com>.
- 8- <https://www.arabic.nt.com>
- 9- https://www.aljazera.net/news/e_dusiness.

- 1- US Departement of sat"oil embar go" 1973-1974 office of the historia,October 1, 2013.
- 2- LUTZ Kilian,oil price volatility, origins and effects, working paper series N°2 January 2010.
- 3- Trstie M.E mgeman.Michel,owyang and Howord J.wall.whereisan oil shoks? WORKING PAPER seriesN°16; july2012.
- 4- I he Uan Roloys, mareconomic. Uncertainty and the impact of oil shoks. Working paper series N 81479?OCTOBER?2012.
- 5- Yoes,sinom,les machés a terme de produits petrolies, l' actualite Economique, revrue d'anages Economique vol 60N803,septembre,1984.
- 6- Jean Masseron,l'économic de hy drocatures,edition technip,2éme.éditionoon mise ajour,france,1975.
- 7- Jean pierre pattal,monnaie et institution financiere et politique monitaiaaro écon onie 5e edition paris,1993.
- 8- Jaques, Henri Daud et philippe jaffré, la monnaie et la politique monetaire,3éme edition,économica,frac.
- 9- Alonar Ibrahim,wold economic Growth and itson energuduring 1980-2005,m PRA?paper N°18979,03 december,2009.
- 10- Oiland production hand bood, andintrdutrduction to oil and gaz production,havard devoll,ABBATPA OIL ANDGAZ?2006.
- 11- TIM bowher, falling,oil prices:who are the wemmers and losers ,BBC.NEWS BUSINESS.